الخليج العربي

مجلة علمية فصلية تعنى بشؤون الخليج العربي والجزيرة العربية

تصدر عن مركز دراسات الخليج العربي

جامعة البصرة - الجمهورية العراقية

المجلد السادس عشر العدد ٣ - ٤ 1984

مجلة الخليج العربي
تصدر عن مركز دراسات الخليج العربي
جامعة البصرة ـ الجمهورية العراقية

المجلد السادس عشر ٣ ـ ٤ 1984

مجلس ادارة مركز دراسات الخليج العربي

الدكتور عبد الاله يوسف الخشاب (رئيس المجلس)
الدكتور مصطفى عبد القادر النجار (مقرر المجلس)
الدكتور داخل حسن علي
الدكتور قحطان عبد الستار الحديثي
الدكتور اسعد جواد العطار
الدكتور نجاح عبود حسين
الدكتور عبد السلام ياسين الادريسي

هيئة التحرير

الدكتور مصطفى عبد القادر النجار (رئيس التحرير)
الدكتور عبد السلام ياسين الادريسي (سكرتير التحرير)
الدكتور عبد الامير رحيمة العبود
الدكتور عبد الحسين علك المبارك
الدكتور عبد الجبار ناجي الياسري
الدكتور فلاح حسن عبد الحسين

الأشراف الفني واللغوي

فاخر جبر مطر
سميرة اسماعيل الحسون
سلمى عدنان محمد

الهيئة الاستشارية :

* الأستاذ احمد محمد السقاف: الأمين العام لرابطة الأدباء الكويتية والعضو المنتدب للجنة العامة للجنوب والخليج العربي.
* الدكتور صفي الدين ابو العز: رئيس قسم الجغرافية ـ كلية الآداب جامعة الكويت.
* الدكتور عبد الكريم الحاج الجيلالي كريم: كلية الآداب ـ جامعة محمد الخامس ـ الرباط، المملكة المغربية.
* الدكتور عبد الله جمعة الكبيسي: مساعد مدير جامعة قطر ـ الدوحة.
* الدكتور عزمي محمد الصالحي: رئيس دائرة البحوث والمعلومات ـ وزارة الخارجية بغداد.
* الدكتور علي جواد الطاهر: استاذ الأدب العربي (سابقاً) ـ جامعة بغداد
* الدكتور محمد الأحمد الرشيد: مدير عام مكتب التربية العربي لدول الخليج ـ الرياض، المملكة العربية السعودية.
* الدكتور محمد صالح المهيني: رئيس قسم الادارة التربوية بجامعة الكويت
* الدكتور مسارع حسن الراوي: رئيس الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون ـ بغداد.
* السيد نجدة فتحي صفوة: مركز الدراسات العربية ـ لندن، المملكة المتحدة.

○ كل ما ينشر في هذه المجلة يمثل رأي كاتبه ولا يعبر عن وجهة نظر المركز او هيئة تحرير المجلة .
○ لا تعاد البحوث الى اصحابها نشرت ام لم تنشر .
○ رتبت محتويات المجلة الاعتبارات فنية .

○ ترسل الابحاث باسم :
رئيس التحرير
مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة/ الجمهورية العراقية هاتف ٣١٦١٨١.

المحتويات

الصفحة

البحوث

- حول نشاطات صناديق التنمية العربية الخليجية في الدول الافريقية جنوب الصحراء . ١١
  الدكتور عبد الامير رحيمة العبود وعبد الجبار عبود الحلفي
- من تاريخ العلاقات التجارية بين البحرين والعراق خلال العصر الاسلامي الوسيط . ٢٨
  الدكتور عبد الجبار ناجي
- سياسة الاتحاد السوفيتي المعاصرة تجاه منطقة الخليج العربي . ٤٠
  الدكتور عناد فواز الكبيسي
- شاعر من الخليج العربي – الحس القومي في شعر السياب . ٤٩
  سمير كاظم خليل . ٦٨

[illegible] الامير فيصل ال سعود مع المسؤولين في الحكومة الامريكية أثناء

الدكتورة نجاة عبد القادر الجاسم . ٨٢

- الصلات التجارية بين الخليج العربي وجنوب شرقي اسيا في العصر العباسي . ١٩٢
  الدكتور عادل محيي الدين الالوسي .
- العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي – المواطنة والحالة السياسية . (باللغة الانكليزية) . ١٨٤
  الدكتور احمد ظاهر والدكتور فيصل السالم والدكتورة ماريا سالم .
- مناقشة القوانين الدولية للمياه في الخليج العربي (باللغة الانكليزية) ١٧٨
  الدكتور سيد حسن امين .
- ممدوح باشا وعزيز بيك – تجربة عثمانية في اليمن (باللغة الانكليزية) .
  جون ماندفيل

التقارير العلمية

- تطور الانتاجية في صناعة السمنت في العراق ١٩٦٥ – ١٩٨٠ ٩١
  الدكتور فرهنك جلال ويعقوب يوسف شونيا .
- ثروات البحر الاحمر ١٠٢
  الدكتور زكي مصطفى
- الانتاجية ومستوى الاداء في قطاع الصيد البحري العراقي ١٠٨
  الدكتور محمود راضي حسن
- البحر الاحمر : اليوم وغدا ١١٦
  الدكتور محمد وصفي ابو مغلي
- الثورة اليمنية لعام ١٩٦٢ تعد ثورة اجتماعية (باللغة الانكليزية) ١٧٢
  محمد زبارة

الصفحة

ندوة العدد

الندوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة التي عقدت بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية بلندن. ١٢٧
٤/٢٩ - ١٩٨٤/٥/١

عرض الكتب ونقدها

- النفوذ البرتغالي في الخليج العربي في القرن العاشر الهجري السادس عشر للميلاد ١٣٧
تأليف : نوال حزة يوسف الصيرفي
عرض : الدكتور عبد الجبار ناجي
- مقدمة في دراسة مصادر التاريخ العماني ١٣٨
تأليف : الدكتور فاروق عمر فوزي
عرض : الدكتور جليل كمال الدين
- سياسات النفط العربية في السبعينات ١٤٠
تأليف : يوسف صايغ
عرض : الدكتور عبد الستار محمد العلي
- القات في اليمن - دراسة جغرافية ١٤١
تأليف : الدكتور عباس فاضل السعدي
عرض : مؤيد جواد بهجت
- مناطق الصناعة في العراق ١٤٣
تأليف : الدكتورة سميرة كاظم الشماع
عرض : الدكتور عبد السلام ياسين الادريسي

الخليج العربي في المصادر العربية والاجنبية

١٤٩
-المصادر العربية
- المصادر الاجنبية
اعداد الدكتور عبد الجبار ناجي

رسائل جامعية عن الخليج العربي

- دولة الامارات العربية المتحدة - دراسة في الاحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية ١٥٥
ابتسام عبد الامير حسون
- اثر ثورة السابع عشر من تموز في التغيرات الاجتماعية والحضارية للمرأة العراقية. ١٥٦
احلام شيت حميد
- ايران في سنوات الحرب العالمية الأولى ١٥٧
فوزي خلف شويل
- اتجاهات الشعر العربي في العراق من سنة ٦٥٦ هـ حتى سنة ٨٠٠ هـ ١٥٨
بلقيس عبد الله محمد الحميميدي
- تخطيط مدينة البصرة في القرن الأول الهجري ١٥٩
هدية جوان العيدان

ملخصات البحوث باللغة الانكليزية

١٩٤

البحوث

الخليج العربي
مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة

حول نشاطات صناديق التنمية العربية الخليجية في الدول الأفريقية جنوب الصحراء

الدكتور عبد الامير رحيمة العبود وعبد الجبار عبود الحلفي
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة

تمهيـــد

يحظى التعاون الاقتصادي بين الاقطار العربية والدول الافريقية جنوب الصحراء باهمية واسعة ، ولم تأت هذه الاهمية بسبب ماتزخر به اقتصاديات تلك الدول الافريقية من موارد اقتصادية هائلة ومتنوعة تعجز عن استثمارها نتيجة لما تعانيه من شحة في مصادر التمويل ، في حين تمتلك الاقطار العربية المنتجة للنفط الاموال الباحثة عن فرص التمويل فحسب ، بل بسبب الكثير من المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة التي تقتضي توثيق التعاون الاقتصادي بين هاتين المجموعتين ، فكلاهما من الدول النامية التي تعاني من الضغوط الاقتصادية والسياسية المتشابهة التي يمارسها النظام الاقتصادي الدولي الراهن مما يقتضي التقاءهما وتعاونهما لمجابهة تلك الضغوط باعتبارهما قطبين مهمين ضمن مجموعة الدول النامية ، ولم تكن جذور التعاون بين هاتين المجموعتين جديدة في افق التاريخ الاقتصادي بل تمتد الى مئات السنين ، الا ان ازدياد عوائد الاقطار العربية المنتجة للنفط قد خلق افاقا رحبة لتوسيع مضمون هذا التعاون ، ومن بين المجالات التي ظهرت مؤخراً لتعزيز هذا التعاون ماتقوم به صناديق التنمية القطرية الخليجية منذ منتصف السبعينات من نشاطات تمويلية في هذه البلدان .

وقد حاولنا في هذا البحث دراسة افاق التعاون بين هاتين المجموعتين من الدول من خلال دراسة نشاطات صناديق التنمية القطرية الخليجية ، بقصد القاء الضوء على مقومات التطور الاقتصادي في هذه المجموعة من الدول وافاقها والمشاكل التي تعاني منها باعتبار ان التطوير الاقتصادي في هذه البلدان يمثل سندا للاقتصادات العربية ، ثم تقويم عمليات التمويل التي تقوم بها الصناديق القطرية الخليجية في ذلك الجزء من العالم .

وعلى هذا الاساس يبدأ الفصل الاول بالتعرف على واقع الاقتصاد الافريقي ومشاكله ، ثم يحاول الفصل الثاني بتحليل نشاطات صناديق التنمية الخليجية في افريقيا جنوب الصحراء . واخيرا يحاول الفصل الرابع طرح بعض الاستنتاجات حول تطوير هذا التعاون لصالح اقتصادات المجموعتين بما يضمن مستقبلا افضل لتعاون البلدان النامية فيما بينها للخروج من دائرة التبعية للبلدان الصناعية المتطورة .

■ الفصل الاول ■
واقع الاقتصاد الافريقي ومشاكله

لاشك ان الاستطراد في بحث جوانب الازمة الاقتصادية الافريقية المعاصرة كافة ، يتطلب دراسة مستقلة ومستفيضة تخرج عن النطاق المرسوم لهذا البحث ، ولذلك سوف نحاول التركيز على الجوانب المهمة والحادة من الازمة الاقتصادية للدول الافريقية جنوب الصحراء ، لاجل فرز القطاعات المتخلفة في الاقتصاد الافريقي والتي تؤشر سلبيا في التغيرات الاجتماعية ، ثم تحديد الاولويات التي ينبغي ان توجه لها المساعدات العربية ، ضمانا لكفاءة الاداء الاستثماري ، مع الاخذ بنظر الاعتبار مديات التعاون الاقتصادي العربي الافريقي ، وتحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في تلك البلدان .

السمات الاساسية للهياكل الاقتصادية الافريقية

تنتمي غالبية الدول الافريقية جنوب الصحراء الى مجموعة الدول النامية الاكثر فقرا ، فمن مجموع الدول الافريقية ذات الدخل المنخفض البالغ عددها ٣١ دولة يبلغ عدد الدول الاكثر فقرا ٢١ دولة ممن يتراوح دخل الفرد فيها بين ١١٠ – ١٤٠ دولارا سنويا ومايميز اقتصاديات هذه الدول كافة ، فيما لو استثنينا العدد القليل منها مثل نيجيريا وزمبابوي وزامبيا وليبريا والكاميرون والغابون وساحل العاج وجنوب افريقيا ممن تتميز بالتحسن النسبي في مستويات تطورها الاقتصادي قياسا لهذه المجموعة من الدول بالذات ، فانها تتميز بالتخلف الاقتصادي الشديد الذي يأخذ مداه في عدم تنوع الهياكل الاقتصادية وانخفاض مستوى

الانتاجية للقطاعات الاقتصادية كافة وتفشي البطالة المقنعة الى حدود تتجاوز ٤٥٪ من مجمل عدد السكان في سن العمل ، واتساع عدد الذين يعانون من سوء التغذية والمجاعة حتى قدر عدد الذين يعانون من الجوع في هذه المنطقة بالذات بمئة مليون نسمة[١] .

ولم يحصل التخلف الاقتصادي والاجتماعي في هذا الجزء من العالم نتيجة لشحة الموارد الاقتصادية ، ذلك ان هذه الدول تزخر بقاعدة متنوعة من الموارد الطبيعية ، بل تعزى ظاهرة التخلف بالاساس الى موقع هذه الدول في تقسيم العمل الدولي والهيمنة التي مارستها الدول الاستعمارية والاحتكارات الكبرى على الاوضاع الاقتصادية في هذه الدول منذ عهود طويلة ، حيث حصل التركيز في عمليات التنمية الاقتصادية على قطاعات استخراج المواد الاولية وتصديرها نحو تلك الدول ، في حين اهمل القطاع الزراعي الذي يعد عصب الحياة في الاقتصاد الافريقي ولم يحصل الاهتمام بقطاع الصناعات التحويلية الذي يعد الاداة الاساسية للنمو والتطور السريع ، وان حصل الاهتمام ببعض المشروعات الزراعية فان ذلك الاهتمام قد تركز حول المنتجات الزراعية التصديرية المتعبة للارض مثل القطن والموز والكاكاو والبن ، وغير ذلك مما يضع الدول الافريقية وجها لوجه امام تحديات الحماية وتذبذبات الاسعار ، .

ومع ان الافارقة قد عاشوا حلما يانعا بتحسين فعاليات اقتصاداتهم الوطنية واستكمال مستلزمات تحررهم الاقتصادي بعد نيلهم الاستقلال السياسي في الستينات من هذا القرن ، الا ان هذا الحلم مالبث ان تبدد بفعل سوء الاداء الاقتصادي للكثير من نشاطات اقتصاداتهم الوطنية نتيجة للسياسة التخريبية للاحتكارات الكبرى وربيبتها الشركات المتعددة الجنسية التي مارست الهيمنة على اسلوب استثمار الثروات الطبيعية في تلك البلدان لسنوات طويلة ، فباستثناء نيجريا كان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي لثمانية وثلاثين بلدا لم يتجاوز في المتوسط عن ٦ر١٪ خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٩ بل كان المعدل سلبيا في بعض الاقطار مثل اوغندا والسنغال وغينيا بيساو كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٢) في الملحق ، في حين كان معدل النمو ذاته خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٠ بحدود ١ر٤٪ ، واذا كانت تشاد قد حققت في الاونة الاخيرة نموا بلغ ٤ر٧٪ عام ١٩٨٠ فان ذلك يعود الى تزايد نشاطات الشركات المتعددة الجنسية العاملة في القطاعات الاستخراجية في ذلك البلد . فضلا عن ذلك فان غالبية هذه الدول تعاني من مشكلة تزايد معدلات نمو السكان بما يفوق معدلات نمو الدخل القومي وارتفاع معدلات البطالة وعدم الاستقرار السياسي حيث تتوالى الانقلابات السياسية التي لاتعدو في الغالب كونها ثارات شخصية بين العسكريين ، تغذيها الدول الكبرى بهدف اغراق الشعوب الافريقية بالكوارث الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي في سبيل الاستحواذ على الموارد الطبيعية لشعوب القارة .

القطاع الزراعي

وفي ظل هذه الصورة القاتمة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي يعد القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي في الهيكل الاقتصادي حيث يسهم بنسبة تتجاوز ٤٠٪ من مجمل الناتج المحلي الاجمالي في غالبية هذه البلدان ويشتغل فيه قرابة ٧٠٪ من القوى العاملة[٢] .

وتشير الكثير من الدراسات والابحاث المتعلقة باولويات التنمية في الدول الافريقية جنوب الصحراء ، والتي اعدتها المؤسسات الدولية المتخصصة بشؤون التمويل والتنمية ، اضافة للمؤسسات الاقليمية والوطنية إلا ان الاقتصادات الافريقية لايمكن ان تحقق نموا سريعا بما ينعكس على تحسين الاداء وزيادة الانتاجية ، والحصول على العملات الصعبة لاغراض الاستثمارات الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم رفع المستوى المعيشي المتدهور للشرائح الفقيرة من السكان الا بالاعتماد على تنمية وتطوير الامكانيات الزراعية الخاصة بالانتاج الغذائي لتلبية الحاجات الاساسية للغذاء للمواطنين كافة اولا ولاغراض التصدير ثانيا ، مع الاخذ بنظر الاعتبار الامكانات المتوفرة للثروات الطبيعية الاخرى حسب طبيعة الثروات ، وامكانيات تنميتها .

ويبدو ان الدول الافريقية تمتلك امكانيات واسعة لنمو الانتاج الزراعي حيث تقدر الاراضي القابلة للزراعة بعشرة ملايين كيلو متر مربع تتوزع في ٣٦ بلدا افريقيا ، بيد ان ذلك لم يحصل في الوقت الراهن بسبب وجود سياسات خاطئة بعضها خارجي والاخر محلي .

وقبل الدخول في تفاصيل هذه السياسات لابد ان نشير الى ان معدل الزيادة السنوية في انتاج الغذاء في الدول الافريقية قد انخفض من ٦ر٢٪ في الستينات الى ٦ر١٪ في السبعينات[٣] . وتؤكد مصادر منظمة – الفاو – بان سبعين مليونا من البشر في افريقيا يعانون من الجوع وسوء التغذية ، وقد انخفض الانتاج الغذائي بما يزيد عن ٢٠٪ خلال السنوات العشر الماضية مسجلا متوسط لمصادر الطاقة الغذائية وصل بالكاد الى مستوى يتراوح بين ٦ – ٧٪ تحت خط الاحتياطات الغذائية

---

١ – Hans - Ulrich Walter: Einige Problemder Ausein andersetzung, Zwischen Jungen National Stautendes Subsahar rischen Afrika, asien afrika Latein Amerika Zs: Nr3, 1982 S: 424,

٢ – تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ صندوق النقد الدولي

٣ – Martha Aide Eid, External Assistance for food Production to .L DCs ,savings & Development, No 2 — 3 1981 v, Milan. Italy.

المقبولة ، مما زاد من حجم الواردات الغذائية باكثر من الضعف وزاد تكلفتها بنسبة خمس مرات[٤] .

وقد ضاعف من اثر ازمة الغذاء في السنوات الاخيرة ماكان يعانيه الانتاج الزراعي الافريقي من مشاكل قلة الامطار والجفاف وزحف الصحراء، فضلا عن المعوقات التقليدية التي تعاني منها عملية التنمية الزراعية في هذه الدول.

ويعود تخلف القطاع الزراعي في الدول الافريقية الى عوامل عديدة يبرز في مقدمتها غلبة الزراعة المخصصة لمحاصيل التصدير والتي تشجعها الشركات المتعددة الجنسية، اضافة الى امتلاك كبار الملاك الى الاراضي الجيدة والمخصصة لمحاصيل التصدير، بينما يعاني المزارعون الصغار وهم الاكثرية الساحقة من السكان من تدهور زراعتهم وعجزها عن توفير السلع الاساسية لغذاء السكان، ومهما تعددت عوامل تخلف القطاع الزراعي في هذه الدول تبقى مشكلة شحة مصادر التمويل الزراعي احد العقبات التي تعيق النمو الزراعي حاليا في تلك البلدان .

القطاع الصناعي

لعل مايميز اقتصاديات هذه الدول انها تشترك مع بقية الدول النامية في ضمور موقع القطاع الصناعي في هياكلها الاقتصادية ، بدليل ان القطاع الصناعي في هذه الدول يشكل نسبة تتراوح بين ١١– ٢٢٪ من مجمل الناتج المحلي الاجمالي ولان نسبة القوى العاملة التي تشتغل في القطاع الصناعي لاتشكل الا نسبة ٥٪ من مجموع القوى العاملة بالنسبة الى مجموعة الدول الافريقية الاكثر فقرا[٥] .

ولم يكن سبب تخلف القطاع الصناعي في هذه الدول هو غياب او ندرة المواد الاولية الطبيعية ، بل ان هذه المنطقة تزخر بقاعدة متنوعة من المواد الأولية مثل الفوسفات والحديد والنفط واليورانيوم والنحاس والزنك والذهب، فضلا عن المواد الاولية الزراعية مثل القطن والسكر والزيوت النباتية وغيرها من المنتجات الزراعية المتنوعة.

لقد كانت حصيلة السيطرة الاستعمارية الطويلة وهيمنة الاحتكارات الكبرى والشركات المتعددة الجنسية على اقتصاديات هذه الدول هي تركيز النمو الصناعي في هذه الدول على الصناعات الاستخراجية في سبيل تصدير المواد الاولية نحو الدول المتطورة، بينما بقيت الصناعات التحويلية متعثرة في هذه الدول كافة .

واذا كان الاسراع باقامة الصناعات التحويلية يعد حلقة اساسية في النهوض الاقتصادي الذي تنشده هذه الدول في سبيل الاسراع بمعدلات نموها الاقتصادي، فان تحقيق هذا الطموح المشروع يصطدم عمليا بعقبات كثيرة في مقدمتها عجز هذه الدول عن تدبير الاموال اللازمة لتمويل تلك المشاريع.

تفاقم الديون الخارجية

لقد اقترنت حالة التخلف الاقتصادي والخلل في البنى الاقتصادية وتعثر الاداء الاقتصادي في الدول الافريقية جنوب الصحراء كافة بتفاقم العجز في موازين مدفوعاتها طيلة السنوات الاخيرة على اثر تناقص الطلب على السلع التقليدية الاساسية التي تصدرها هذه الدول واتساع اجراءات الحماية التي تفرضها الدول الصناعية على تلك السلع ، وانخفاض اسعار معظم تلك السلع في السوق الدولية مثل اليورانيوم والبن والشاي والقطن والسكر والتبغ والفول السوداني، مقابل ارتفاع اسعار ماتستورده هذه الدول من الاجهزة والمعدات وقطع الغيار والكثير من السلع المصنعة والخدمات والخبرة الاجنبية ، الامر الذي ادى الى ازدياد مديونية هذه الدول واضطرار الكثير منها الى تخفيض حجم استيراداتها من السلع والخدمات حتى تلك التي كان لها اثر حيوي على مشاريعها التنموية .

وفي ضوء ماورد في احد التقارير فقد ارتفع حجم الدين القائم المسحوب من قبل الدول الافريقية المستوردة للنفط من ٧ مليار دولار عام ١٩٧٢ الى اكثر من ٣٨ مليار دولار في عام ١٩٨١ ، كما ارتفعت خدمة الدين من اقل من ٦ر٠ مليار دولار الى اكثر من ٣ر٣ مليار دولار خلال الفترة ذاتها ، حتى بلغت نسبة خدمة الدين الى مجمل قيمة الصادرات ٥ر١٨٪ عام ١٩٨١ بعد ان كانت ٨٪ عام ١٩٧١[٦] .

ويبدو ان اثر ازدياد مديونية هذه الدول كان خطيرا على اوضاعها الاقتصادية وسياساتها التنموية في السنوات الاخيرة ، حيث اضطرت الى تأجيل تنفيذ العديد من مشاريعها التنموية عام ١٩٨٢ ، بسبب انخفاض حجم المعونات المالية والقروض التي تحصل عليها من المؤسسات المالية الدولية نتيجة عجزها عن سداد ديونها ، وعلى سبيل المثال علق صندوق النقد الدولي خلال عام ١٩٨٢ برامج الاغاثة لكل من كينيا وزامبيا وزائير لعجز هذه الدول عن مقابلة متطلبات السياسة المالية التي وضعها الصندوق .[٧]

وفي عام ١٩٨١ اعيدت جدولة الديون لسبعة بلدان افريقية ، ثم قامت عشر دول افريقية بجدولة ديونها عام ١٩٨٠ بينما طالبت دول

---

٤ – المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا – التقرير السنوي ١٩٨٣

٥ – Hans — Ulrich. ob . cit. pp483 486. ـــــ

٦ – طاهر حمدي كنعان – البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الافريقية المعاصرة – مجلة المستقبل العربي – العدد ٥٣ تموز ١٩٨٣ ص ٧٢.

٧ – المصرف العربي للتنمية: الاقتصادية في افريقيا – التقرير السنوي ١٩٨٣

افريقية اخرى بجدولة ديونها .

وباستثناء دول افريقية قليلة فان غالبية الدول الافريقية جنوب الصحراء تواجه حاليا مصاعب في الحصول على القروض التجارية ، بعد ان قام عدد من المصارف العالمية بتقليص نشاطاته في هذا الجزء من العالم .

وحسب تقديرات اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة فان الدول الافريقية جنوب الصحراء سوف تحتاج خلال الفترة ٩٨١ – ١٩٩٠ الى اموال بحدود ١٣٣ مليار دولار لغرض معالجة مشاكلها الاقتصادية المستعصية ومن مجمل هذا المبلغ فانها تستطيع تدبير ٥٢ مليار دولار من مواردها الداخلية ، اما الباقي وهو ٨١ مليار دولار فينبغي ان تحصل عليه على شكل قروض او اعانات من الدول الاخرى ، بمعنى انها ينبغي ان تعتمد بنسبة ٦١٪ من مجمل احتياجاتها لرؤوس الاموال خلال الفترة حتى عام ١٩٩٠ على القروض والاعانات التي تحصل عليها من الدول الاخرى .[٨]

نخلص من ذلك الى ان الدول الافريقية جنوب الصحراء تجابه الان ازمة اقتصادية حادة ، تعود اسبابها بالاساس الى التركة الاستعمارية الثقيلة التي ورثتها هذه الدول عقب سنين طويلة من هيمنة الاحتكارات الكبرى والشركات المتعددة الجنسية كانت حصيلتها الخلل في البنى الاقتصادية لتلك الدول وتعثر الاداء لمؤسساتها الاقتصادية وتركز النمو على القطاعات ذات الارتباط بتصدير المواد الاولية ، بينما لم يحصل النمو السريع في القطاعات الاقتصادية الحيوية والمؤثرة في التنمية والتطور الاقتصادي لهذه البلدان مثل القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية رغم توفر الامكانيات الطبيعية لنمو هذين القطاعين الحيويين .

ومما يلفت النظر هو ان اثر الاحتكارات الاجنبية على الاقتصادات الافريقية لم يقتصر على تعميق ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في تلك الدول ، وانما اسفرت سياسة الاستثمار التي مارستها الشركات الاجنبية في تلك المنطقة من العالم عن نهب ثروات هذه المنطقة وتكبيل دولها بالقروض والالتزامات الدولية ، فبعض الدراسات تشير الى ان الدول الافريقية حولت خلال عقد السبعينات قرابة (١٨٣٠١) مليون دولار كارباح لاستثماراتها في هذه الدول خلال الفترة ذاتها ٤٦٦٢ مليون دولار .[٩] ذلك ان سياسة الاستثمار الاجنبي لم تتجه نحو الاهتمام بتوظيف رؤوس الاموال الاجنبية في القطاعات الحيوية والمؤثرة في النمو الاقتصادي والاجتماعي قدر اهتمامها بالاستثمار في القطاعات الاستخراجية للمواد الاولية ، او الانفاق على الجوانب ذات العلاقة بتوطيد انظمة الحكم في تلك البلدان مثل تمويل الانفاق على شؤون الدفاع والامن وتمويل الميزانيات الحكومية وتلبية الحاجات الاستهلاكية غير الضرورية .

وعلى اية حال فان خروج الدول الافريقية من الازمة الاقتصادية الراهنة انما يرتبط والى حد بعيد بمدى حصول تلك الدول على الاموال من الخارج سواء لتغطية احتياجاتها الداخلية او الوفاء بالتزاماتها الدولية ، على ان نفعية استثمار هذه الاموال انما يتوقف على كيفية استثمار هذه الاموال ، ودون ادنى شك فان اختيار السبل التي تضمن توجه تلك الاموال نحو الاستثمار في الحقول الانتاجية الحيوية كالزراعة والصناعات التحويلية وانتاج الطاقة والبنى الارتكازية ذات الارتباط الوثيق بالتنمية ، انما يساعد ليس على الاسراع في التنمية الاقتصادية ومعالجة المشاكل الاقتصادية الراهنة- مثل ازمة الغذاء وازمة البطالة وحسب ، وانما هو يساعد في الوقت ذاته على زيادة قدرة هذه الدول على الوفاء بالتزاماتها في الامد الطويل .

■ الفصل الثاني ■
مساعدات صناديق التنمية لدول الخليج العربي في القارة الافريقية

كان الغرض الرئيسي من انشاء صناديق التنمية القطرية الخليجية في السبعينات من هذا القرن هو مساعدة الاقطار العربية والدول النامية اجمالا في دعم مشاريعها التنموية عن طريق تقديم القروض الميسرة الى هذه الدول ، بعد ان ازدادت موارد الاقطار العربية المالكة لهذه الصناديق من النفط ، والواقع فان هذه الصناديق انما تمثل احدى القنوات الكثيرة التي يمر من خلالها العون الانمائي العربي لغرض دعم مساعي التنمية ومعالجة مشاكل موازين المدفوعات في العالم الثالث .ولعل مايميز قروض الصناديق الخليجية هو انها قروض ميسرة بدليل ان سعر الفائدة على هذه القروض يتراوح بين ٥٪ و ٧٪ وفترة السداد تتراوح بين ٢٠ – ٣٠ سنة وتصل في بعض الحالات الى ٤٠ او ٥٠ سنة وفترةالسماح تتراوح بين سنةوعشر سنوات ، وهي خالية من الاستغلال للطرف المقترض بعيدة عن الشروط والارتباطات السياسية طالما انها قروض من دول نامية الى دول نامية تتوخى تحقيق منافع مشتركة محورها السعي من اجل تحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية ذات العوز للاموال .

وتمتد نشاطات هذه الصناديق الى الدول النامية كافة حسب ماتشير اليه الانظمة للمنشأة لهذه الصناديق باستثناء صندوق ابو ظبي الذي لاتمتد نشاطاته الى دول امريكا اللاتينية وفقا لما جاء في نظامه الاساسي

٨ – ob. cit pp 464 Hams Ulrich Walter

٩ – ٣(المصدر السابق نفسهpp424

* باستثناء الصندوق الكويتي الذي تاسس سنة ١٩٦١.

ويبلغ عدد الدول النامية المستفيدة من هذه القروض حتى الان ٧٨ دولة نامية في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية .

بمعنى ان معالجة المشاكل الاقتصادية الحقيقية انما تمثل الهدف الرئيسي لهذه الصناديق وهو ماينطبق على قروض هذه الصناديق الى الدول الافريقية التي تقترض منها ، مما يعني في الوقت ذاته ان التصدي لمعالجة المشاكل الاقتصادية الاساسية في الاقتصاد الافريقي التي سبق وان ذكرناها في الفصل السابق والمساهمة في الاسراع في التنمية الاقتصادية في تلك الدول انما يشكل المعيار الرئيسي لقياس جدوى هذه الاستثمارات في الدول الافريقية جنوب الصحراء ، وفي ضوء هذا التوجه سوف نحاول التعرف على واقع هذه الاستثمارات وتطورها وهيكلها واختبار مدى تحقيقها للاهداف المرجوة منها .

حجم التمويل

بلغ حجم رؤوس الاموال المصرح بها للصناديق العربية الخليجية (١٢٩١٩) مليون دولار في ٣١ / ١٢ /١٩٨٢ بينما بلغ حجم راس المال المدفوع والاحتياطيات ٨٧٥٤ مليون دينار في التاريخ المذكور ويبدو ان الصندوق الكويتي يحتل الموقع الاول لو اخذنا راس المال المصرح به كمقياس ، حيث كان رأسماله المصرح به ٧١٧٦ مليون دولار بينما بلغ رأسماله المدفوع ٣٤٨٢ مليون دولار خلال العام المذكور ثم يليه الصندوق السعودي الذي بلغ راسماله المصرح به ٤٥٢٥ مليون دولار وراسماله المدفوع ٤٠٣٠ مليون دولار وفي المرتبة الثالثة يأتي الصندوق العراقي للتنمية الخارجية الذي كان راسماله المدفوع والمصرح به ٦٧٧ مليون دولار ، اما صندوق ابو ظبي فقد بلغ حجم راسماله المصرح به ٥٤١ مليون دولار والمدفوع ٥٦٥ مليون دولار [١٠] وهكذا نرى ان هذه الصناديق تتمتع بقاعدة ضخمة من الاموال تتيح امامها امكانيات واسعة للتمويل في الدول النامية فيما لو اخذنا امكانياتها على الاقتراض من الاسواق المالية المحلية والعالمية بنظر الاعتبار .

وقد بلغ حجم العمليات الاخرى لهذه الصناديق ١٠٣٨٨ مليون دولار حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ توزعت على ٤٦٤ عملية اقراضية ، ويظهر ان نشاطات الاقراض بدأت منذ عام ١٩٦٢ عندما بدأ الصندوق الكويتي للعمل وكانت عملياته الاقراضية مقصورة انذاك على الاقطار العربية ثم بدأت نشاطات الاقراض لهذه الصناديق تزداد مع نشوء الصناديق الاخرى في السبعينات وازدياد نشاطاتها وكما يظهر من الجدول رقم (١) فان هذه العمليات بلغت ذروتها في سنة ١٩٨٠ لتبلغ

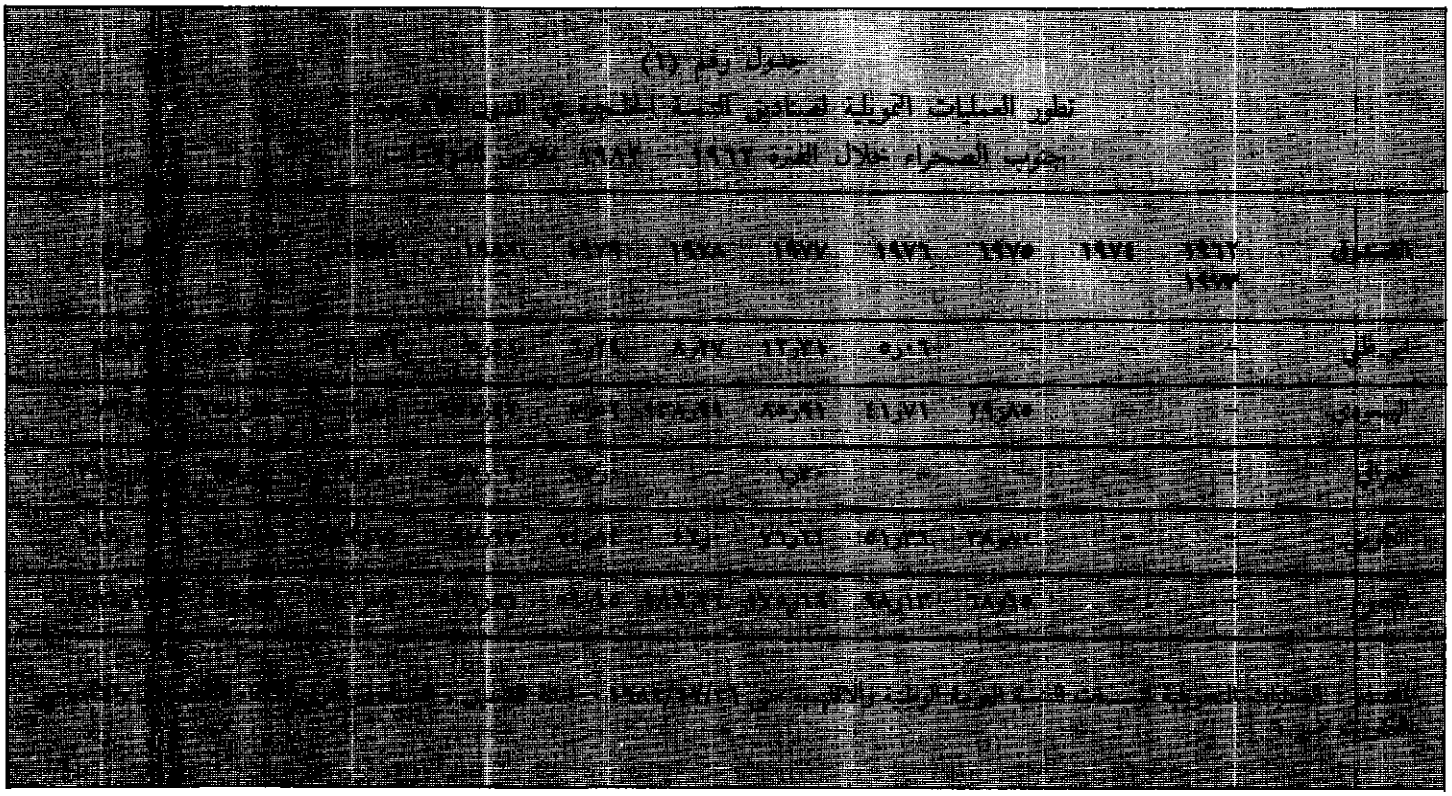

١٠ محمد العمادي. الفوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث النفط والتعاون العربي العدد الاول ١٩٨٣ ص ٦٧.

٥٢٦ر٥١ مليون دولار ثم انخفضت الى ٢٨١ر٧٢ مليون دولار سنة ١٩٨١ ويعود انخفاضها بعد عام ١٩٨١ الى انخفاض عوائد الاقطار الخليجية من النفط المصدر وانشغال العراق بالحرب مع ايران التي اضطرته الى تقليل او ايقاف قروضه للدول النامية خلال عام ١٩٨١ و ١٩٨٢ .

اما عمليات الاقراض التي قامت بها الصناديق الخليجية في الدول الافريقية غير العربية فقد بلغ مجموعها ١٨٨٤ر٩٢ مليون دولار حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ كما يظهر من الجدول رقم (١) .

ويظهر من ارقام الجدول اعلاه ان الصندوق السعودي قد احتل قرابة ٤٢٪ من مجمل قروض هذه الصناديق الى الدول الافريقية حتى عام ١٩٨٢ ، يليه الصندوق الكويتي الذي كانت حصته ٣٧٪ ، ثم الصندوق العراقي الذي احتل نسبة ١٧٪ من مجمل تلك القروض اما صندوق ابوظبي فقد كانت مساهمته ضئيلة في هذا الجزء من العالم ولم تتجاوز ٤٪ من مجمل تلك القروض .

وعند تأمل تطور عمليات الاقراض في ضوء الجدول اعلاه نلاحظ أن توجه الصناديق الخليجية نحو اقراض الدول الافريقية جنوب الصحراء قد بدأت في عام ١٩٧٥ بحجم ٦٧ مليون دولار ثم بدأت تتزايد حتى بلغت ١٨٩ مليون دولار عام ١٩٧٨ ثم انخفضت الى ٥١ مليون دولار عام ١٩٧٩ على اثر الانخفاض الشديد لقروض الصندوق السعودي في ذلك العام *

ثم عادت وارتفعت حتى بلغت ذروتها عام ١٩٨٠ حينما وصلت الى ٥٢٦ مليون دولار على اثر ازدياد قروض الصندوق العراقي للتنمية الخارجية من ٢٧ مليون دولار عام ١٩٧٩ الى ٢٥٢ مليون دولار في عام ١٩٨٠ وبالرغم من تزايد حجم قروض الصندوق الكويتي والسعودي خلال عام ١٩٨١ و ١٩٨٢ يلاحظ ان مجمل اقراض الصناديق قد تناقص عما كان عليه في عام ١٩٨٠ على اثر توقف الصندوق العراقي عن الاقراض بسبب الحرب مع النظام الايراني وتناقص قروض صندوق ابو ظبي .

التوزيع الاقليمي للتمويل

تغطي قروض الصناديق العربية الخليجية الجزء الاكبر من الدول النامية فقد استفاد منها حتى الان قرابة ٩٨ دولة في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية حسب مايظهر من الجدول التالي .

جدول رقم (٢)

التوزيع الاقليمي للعمليات التمويلية للصناديق العربية الخليجية لغاية ٣١/ ١٢/ ١٩٨٢ (بملايين الدولارات)

العمليات التمويلية للبلدان كافة

(مليون دولار امريكي)٥

البلدان المستفيدة	صندوق ابو ظبي		الصندوق العراقي		الصندوق السعودي		الصندوق الكويتي		المجموع	%
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%		من المجموع
العربية	٧٥٧ر٨٢	٧٥ر٥	١٠٩٨ر٩٩	٦٣ر٤	١٦٢٠ر٩٢	٤٢ر٨	١١٩٧ر٠٨	٥١ر٧	٥٤٧٤ر٨١	٥٢ر٦٩
الأفريقية	٨٣ر٣٣	٨ر٣	٣١٤ر١٢	١٨ر١	٧٩٩ر٤٠	٢١ر١	٦٨٨ر٧	١٧ر٨	١٨٨٤ر٩٢	١٨ر١٤
الآسيوية	١٥٥ر٨٥	١٥ر٥	٢٢٩ر٩١	١٣ر٢	١٢٧٧ر٨٧	٣٣ر٧	١١٥٩ر٢٤	٣٠ر-	٢٨٢٢ر٨٧	٢٧ر١٧
اللاتينية	-	-	٨٥ر-	٤ر٩	٥٥ر٠٤	١ر٥	-	-	١٤٠ر٠٤	١ر٣٤
اخرى٥٥	٧ر٢٣	٠ر٧	٥ر-	٠ر٣	٣٢ر٦٦	٠ر٨	٢١ر١٩	٠ر٥	٦٦ر٠٨	٠ر٦٣
المجموع العام	١٠٠٤ر٢٣	١٠٠	١٧٣٣ر٠٢	١٠٠	٣٨٨٥ر٨٩	١٠٠	٣٨٦٥ر٥٨	١٠٠	١٠٣٨٨ر٧٢	١٠٠

٥ رتب الجدول والنسب من قبل الباحث

٥٥ بابوا غينيا الجديده، قبرص، مالطا .

المصدر: العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية لغاية ١٩٨٢/١٢/٣١ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي – الكويت.

* يعود هذا الانخفاض الى تراكم المبالغ المخصصة من قبل الصندوق لعشرات المشاريع التي لم يتمكن من توقيع اتفاقياتها لذلك فضل الصندوق في هذا العام ايقاف قروضه الى حين استنفاذ الدول المستفيدة للمبالغ المخصصة لتلك المشاريع.

ويلاحظ من الارقام اعلاه ان الاقطار العربية قد احتلت قرابة نصف قروض الصناديق الخليجية كافة حتى عام ١٩٨٢ وهو امر طبيعي وسليم اذ ان الاستثمار في الاقطار العربية يحظى بالاولوية نظرا للعامل القومي الذي يربط الاقطار الخليجية ببقية الاقطار العربية ويكاد هذا الاتجاه ان يكون شاملا بالنسبة للصناديق الخليجية كافة وان كانت نسبة الاقراض للاقطار العربية قد احتلت ٧٥ر٥٪ من مجمل عمليات صندوق ابو ظبي و ٦٣ر٤٪ بالنسبة للصندوق العراقي بينما كانت النسبة ٥١ر٧٪ بالنسبة للصندوق الكويتي و ٤٢ر٨ بالنسبة للصندوق السعودي .

وتحتل الدول الاسيوية المرتبة الثانية بعد الاقطار العربية حيث كانت حصتها ٢٧ر١٧ بالنسبة لمجمل قروض الصناديق خلال الفترة المشار اليها ، بينما كانت حصة دول امريكا اللاتينية ضئيلة فهي لم تحتل سوى ١ر٣٪ من مجمل قروض تلك الصندوق اما الدول الافريقية جنوب الصحراء فقد احتلت المرتبة الثالثة وكانت حصتها ٢٧ر١٧٪ من مجموع قروض الصناديق الخليجية وكان اجمالي قروضها خلال الفترة المذكورة ٢٨٢٢ مليون دولار ويبدو ان اغلب تلك القروض هي التي قدمها الصندوق السعودي والتي وصلت الى ٧٩٩ مليون دولار واحتلت ٢١ر١٪ من مجمل عملياته ثم يليه الصندوق العراقي الذي بلغت قروضه ٣١٤ مليون دولار رغم قصر الفترة التي مارس الاقراض فيها وبلغت نسبة هذه القروض ١ر١٨٪ من مجمل قروضه ، وفي المرتبة الثالثة كان الصندوق الكويتي الذي بلغت قروضه ٦٨٨ر٧ مليون دينار بنسبة ١٧ر٨٪ . اما صندوق ابو ظبي فقد كانت قروضه ضئيلة للدول الافريقية فهي لم تشكل سوى ٨٣ر٢٢ مليون دولار ونسبتها لم تشكل الا ٣ر٨٪ . ومن بين الثمانية والثلاثين دولة افريقية التي استفادت من قروض الصناديق العربية الخليجية كانت الدول الاكثر فقرا هي صاحبة الحصة الاكبر في تلك القروض انسجاما مع أهداف هذه الصناديق .

وفيما يلي يمكن الاشارة الى أهم الدول الافريقية الاكثر والاقل ستفادة من اموال الصناديق الاربعة وبموجب الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)
البلدان الافريقية الاكثر استفادة من الصناديق العربية والمؤسسات الاقليمية العربية

١ – السودان	٣٢٨ر٣ مليون دولار	٢٨ عملية
٢ – مالي	٨٥٧ر٦٠ مليون دولار	٣٠ عملية
٣ – النيجر	١٣٣/٧٠ مليون دولار	٢٤ عملية
٤ – كينيا	١٩٣/٣٦ مليون دولار	١٩ عملية
٥ – تنزانيا	١٢٠/٨٧ مليون دولار	١٢ عملية
٦ – الكاميرون	٥٩/٩٦ مليون دولار	١٧ عملية
٧ – الكونغو	٤٤/٤٦ مليون دولار	١٢ عملية
٨ – اوغندا	١٠٩/٤٦ مليون دولار	١٢ عملية
٩ – زائير	١٠٣/٩٩ مليون دولار	٧ عمليات
١٠ – غانا	٢١٥/٨٣ مليون دولار	١٠ عمليات

المصدر : اشتقت من مجلد العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ – الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

الدول الاقل استفادة

١ – بنين	٣٢٨ر٣ مليون دولار	٨ عمليات
٢ – ملاوي	٨٣ر٢٢ مليون دولار	٨ عمليات
٣ – سيراليون	٢/٨٠ مليون دولار	٢ عملية
٤ – ساحل العاج	٢/١٣ مليون دولار	٢ عملية
٥ – ليبريا	٨/٣٤ مليون دولار	٢ عملية
٦ – تشاد	١٣/٨٠ مليون دولار	٥ عمليات
٧ – افريقية الوسطى	١٩/٩١ مليون دولار	٧ عمليات
٨ – بوتسوانا	٢٢/٤٣ مليون دولار	٢٢ عملية
٩ – جزر الرأس الاخضر	٢٦/٨١ مليون دولار	١١ عملية
١٠ – سوازيلاند	٣٦/١٧ مليون دولار	٧ عمليات

التوزيع القطاعي للتمويل

اذا كانت مساعدة الدول النامية على الاسراع بالتنمية الاقتصادية والاقتصادية هي المهمة المركزية لصناديق التنمية القطرية لاقطار الخليج العربي فان توزيع القروض حسب القطاعات الاقتصادية انما تعد احدى

المؤشرات المهمة للتعرف على جدوى تلك القروض وفعاليتها في تحقيق تلك المهمة المركزية ولغرض التعرف على التوزيع القطاعي لتلك القروض في الدول الافريقية جنوب الصحراء نستعين بالجدول رقم (٤) .

١- قطاع النقل والمواصلات والتخزين

ومن الارقام اعلاه نلاحظ أن قطاع النقل والمواصلات والتخزين قد استوعب ٤٠ر٦ من مجمل معونات التنمية لهذه الصناديق كافة ويكاد هذا الاتجاه ان يكون متشابها في الصناديق كافة باستثناء الصندوق العراقي الذي لم تشكل الاستثمارات في قطاع النقل والمواصلات الا ٧٪ من مجمل استثماراته ، فيما تجاوزت هذه النسبة الـ- ٤٠٪ بالنسبة لصندوقي ابو ظبي والكويتي وارتفعت الى حدود ٥٠ر٥٠٪ بالنسبة للصندوق السعودي .

واجمالا تعد الاستثمارات في هذا القطاع مهمة بالنسبة لأغلب الدول الافريقية التي تفتقر الى الطرق البرية المنتظمة والمطارات الحديثة ، والموانيء ، ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية ، ولذلك تحاول تلك البلدان بناء هذا القطاع الحيوي ليكون بمثابة الجسر الذي تمر عبره خطوات التنمية .

على ان الانفاق على هذا القطاع ينبغي ان يأتي متوازنا مع الانفاق على القطاعات الانتاجية الحيوية لكي لاتظل وظيفة هذا الجسر محصورة على عبور الصادرات من المواد الاولية وبالتالي تصبح الشركات الاجنبية المتعددة الجنسية هي اكثر السمتفيدين من ذلك الانفاق . ويبدو ان ارتفاع نسبة الانفاق الى حدود ٦ر٤٠٪ قد جاء على حساب اقتطاع جزء كبير من حصة القطاعات الانتاجية المؤثرة على مسار التنمية الاقتصادية مثل القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع انتاج الطاقة وهو مالم يكن بالضرورة ملائما لما تقتضيه متطلبات التنمية في هذه البلدان على حد تصورنا .

جدول رقم (٤)
التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية للدول الافريقية - جنوب الصحراء
للفترة ١٩٧٣/٦٢ - ١٩٨٢ (مليون دولار)*

الصندوق	ابوظبي		السعودي		العراقي		الكويتي		المجموع	
القطاع	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪		
النقل والمواصلات والتخزين	٣٥ر٢٤	٤٢ر٨	٤٠٣ر٢٧١	٣٨ر٤٠	٢٣٠	٢٥	٦٠ر٢٥٨	٤٥ر٣١	٧٢٩ر٣٥٣	٤٠ر٦
الطاقة	١٣ر٤٠	١٥ر٨٣	٢١٣ر٢٦٦	١٤ر١٦	٤٣ر٢٤	٤ر٧٦	١٣٥ر٣٤	١٦ر٨٥	٣٨٥ر٨٢	١٥ر١
المياه والصرف	٥ر٨٣	٥ر٨٣	٢٩ر٠	٢ر٨٧			١٣ر٨١	٥ر٠٢	٨٥ر٨٢	٣ر٠
الزراعة والتنمية الريفية	٧ر٢١	٥ر٣٠	٢٩٤ر٧٨٠	٢٢ر٦٩	٢١٥ر٨٤	٢٣ر٨٤	١٨٩ر٤٧	٢٣ر٨٨	٨٨٥ر٥٦	٢٩ر٣
الصناعة والتعدين	٢٣ر٣٤	٢٣ر٥٥	٤ر٥٨	٠ر٣٥	٦ر٨٨	٠ر٧٣	٤٣ر٣٨	٥ر٣٢	١١٦ر٤٢	٤ر٨
اخرى			٢٥ر٢٧	٢ر٤٧	٢٢ر٧٩	٢ر٤٣	٢٠ر٧٥	٢ر٥٢	١١٠ر٥٧	٤ر٨
المجموع	٨٣ر٣٣	١٠٠	٧٩٩ر٤٠	١٠٠	٩٣٤ر٧٣	١٠٠	٧٩٨ر٧٧	١٠٠	٢٨٨٤ر٩٣	١٠٠

المصدر : العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ ، امانة التنسيق ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الكويت

* رتب الجدول واشتقت النسب من قبل الباحثين .

٢ – قطاع الزراعة والثروة الحيوانية

ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الزراعة والثروة الحيوانية حيث كان مجموع استثمارات الصناديق الخليجية في هذا القطاع ٥٥٣ر٠٣ مليون دولار، وبذلك استحوذ هذا القطاع على ٢٩ر٣٪ من مجموع معونات التنمية خلال الفترة المذكورة، وكانت هذه النسب متفاوتة بين الصناديق الخليجية فبينما بلغت قمتها عند الصندوق العراقي الذي شكلت الاستثمارات في القطاع الزراعي قرابة النصف من مجمل استثماراته انخفضت الى حدود الربع عند الصندوق السعودي والكويتي بينما كانت منخفضة جدا بالنسبة لصندوق ابو ظبي الى مستوى ٩ر٣٪.

ولاشك في اهمية الاستثمار في هذا القطاع خاصة الفروع المتعلقة بانتاج الغذاء نظرا لدوره في معالجة أزمة الغذاء الذي تعاني منها غالبية مجتمعات هذه الدول ولأنه يتصدى لاستثمار الموارد الطبيعية المتاحة والتي قد يفضي الاستثمار فيها الى تنويع هيكل الصادرات الزراعية والحيوانية في هذه الدول وزيادة قدرته على الوفاء بالتزاماتها في الأمد الطويل.

ويلاحظ ان هذه القروض انصبت في الاستثمار بمشروعات اصلاح الأراضي وانشاء السدود وقنوات الري وتجهيز الأسمدة والبذور والمعدات، الا ان الملاحظ ان العوامل الداخلية لنجاح هذه الأستثمارات تبدو ضئيلة نتيجة لغياب دراسات الجدوى الحقيقية لتلك المشروعات. اذ تعاني اغلب البلدان الأفريقية من النقص الفادح في القوى العاملة الفنية المؤهلة لإدارة تلك المشروعات، اضافة لضعف المؤسسات المحلية المعنية بالانتاج الزراعي. كما ان هناك من الخيارات السياسية الصعبة التي تقف حائلا دون الاختيار الامثل لقيام المشروعات وتوطينها. فمن المعروف ان الحكومات غالبا ماتستهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لفئة فقراء الريف المحرومين من الحصول على المستوى الغذائي المتوسط. الا ان هذا المعيار قد يكون خاطئا بحيث لايؤخذ بالحساب التوازن بين توفر الموارد الطبيعية ذات الكفاءة العالية والقابلة للاستثمار الحقيقي، وبين وجود موارد طبيعية غير مؤهلة للاستثمار بفعل فقدانها لكامل طاقتها الانتاجية، بحيث يكون من الانسب استخدام مبالغ القروض في تنمية وتطوير المزارع ذات الحجم الكبير والاكثر انتاجية في المناطق التي تحتاج فيها الاساليب الفنية الحديثة الى حيازات اكبر. وهذا مايحدث بالفعل في الاستثمارات الموجهة لتنمية وتطوير حوض نهر السنغال الذي تقع عليه ثلاث دول هي: السنغال، مالي، وموريتانيا والتي تعاني جميعها من الجفاف والزحف الصحراوي في الوقت نفسه، وانخفاض في الانتاج الزراعي، وهي من الدول الفقيرة في القارة حيث يبلغ دخل الفرد في موريتانيا ٣٢٠ دولاراً سنويا والسنغال ٤٥٠ دولاراً وفي مالي ١٩٠ دولاراً. ويبلغ متوسط نسبة اليد العاملة في الزراعة مجتمعة في الدول الثلاث اكثر من ٨٠٪ من اجمالي الايدي العاملة في عام ١٩٨٠.

ويعد برنامج الامم المتحدة من اكثر البرامج حيوية لتطوير حوض نهر السنغال ولكي نلقي الضوء على ضآلة ماتحققه الاستثمارات في معظم الدول الافريقية من نواتج ليست ذات شأن في الاقتصادات الافريقية بفعل ضعف الادارة على المشروعات العامة، والعوامل الاخرى التي ذكرناها في الفقرات السابقة، فان تقويم معونات حوض نهر السنغال تؤشر لنا النموذج الامثل لذلك التقويم.

فعلى الرغم من تخصيص اكثر من مليار دولار لاستصلاح الاراضي الواقعة على الحوض والتي تشمل ثلاث دول كما اسلفنا فان حصيلة هذه الاستثمارات في تحسين الانتاج الزراعي وبخاصة الغذائي لم تكن بالمستوى المؤثر في تحسين الاداء الاقتصادي في الدول المذكورة ولم تنعكس في تحسين المستوى المعاشي بشكل ملموس، على الرغم من ان تلك المساعدات كانت قد بدأت في مطلع السبعينات اي منذ عشر سنوات تقريبا. ويعد نهر السنغال اطول انهار افريقيا قاطبة، اذ يبلغ طوله (١٨٠ كم) ومن المشاكل التي تعانيها الدول الثلاث على حوضه، مشكلة معدل التدفق غير المنتظم للمياه في هذا الحوض بشكل غير متساو. اذ يتغير هذا المعدل بنسبة ٢٠٠٪ سنويا ويتفاوت من الفيضان العارم الى الجفاف المدمر. بالقدر نفسه يؤدي هذا التغير الى بروز الملوحة التي تقضي على انتاج الاغذية في اراضٍ زراعية تبلغ مساحتها نحو ٣٠٠٠٠ كم مربع.[١١]

وقدمت الاقطار العربية مالكة الصناديق الاربعة مئات الملايين من الدولارات للدول الثلاث من اجل تلافي المشاكل في حوض النهر. ومن خلال عدة قنوات، منها الصناديق المعنية بدراستنا، ومساهماتها بالصناديق ومؤسسات التمويل الاقليمية والدولية، ومن خلال الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف.

فقدم الصندوق الكويتي ١٠٥ر٤ مليون دولار، في حين قدم الصندوق السعودي ٩٣ر٧٨ مليون دولار. وقدم البنك الاسلامي للتنمية ١٠ر٨ مليون دولار. الا ان الاهم من ذلك هو ماقدمته الدول الافريقية من خلال برنامج الامم المتحدة الانمائي، ففي سنة ١٩٨١ كانت انشطة برنامج الامم المتحدة الانمائي قد تمكنت من تعبئة ٩٠٠ مليون دولار لدعم حملة تنمية تستمر خمسين سنة، وتبلغ تكاليفها مايزيد على بليوني دولار من اجل التحكم في نهر السنغال. وقد تبرع بالقسم الاكبر من هذا المبلغ متبرعون عرب هم، المملكة العربية السعودية ١٥٠ مليون دولار، الكويت ١٠٠ مليون دولار، العراق ٤٠ مليون دولار، الامارات ٧٠ مليون دولار اي بلغت نسبة مساهمة هذه الاقطار ٤٠٪

---

١١ – برنامج الامم المتحدة الانمائي (وعود للمستقبل) الامم المتحدة كراس بدون ترقيم ١٩٨١.

من اجمالي التكاليف المقدرة.[١٢]

اضافة لتقديم منحه مقدارها ١٥٠ مليون دينار كويتي بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٨١ لمنظمة حوض نهر السنغال لتمويل تكاليف الخدمات الاستشارية للمنظمة.[١٣]

وليس من السهل المضي قدما في كشف المزيد من المعونات المرصدة للدول الافريقية. التي تعاني من مشاكل الجفاف، وازمات الغذاء لان الارقام تتعدى المليارات ولابد ان خللا ماقد عطل النتائج الايجابية لهذه المعونات، او حجبت بفعل عوامل ضاغطة او مضادة للتنمية. فهناك من يقول ان افريقيا قد تلقت من العرب للفترة من ٩٧٣ - ١٩٨١ ماقيمته ٣٦٦٧ مليون دولار، وثلثي المبلغ كان بشروط سهلة والاخر بشروط تجارية .

بل ان بلدان الساحل وحدها قد تلقت حتى ٣٠ مايو/ ايار ١٩٨١ مبلغ ٢٠٥٩ مليون دولار من المصادر العربية كافة [١٤].

وعموما فان العوامل التي تعيق النجاح في الاستثمارات الزراعية الافريقية التي مولتها الصناديق العربية ومؤسسات التمويل الاخرى يمكن عرضها كما يلي:

١ - نقص المعلومات والبيانات، وغياب دراسات الجدوى
٢ - الامكانات الضئيلة لتوفير التكنولوجيا الملائمة ومراكز البحوث
٣ - ضعف جدوى الموارد الطبيعية (افضل الفرص قد استنفذت فعلا)
٤ - ضعف امكانات المؤسسات الوطنية في ادارة مشروعات التنمية
٥ - ندرة العنصر البشري الكفؤ.
٦ - الاضطرابات السياسية
٧ - تدهورالتجارة الخارجية (نقص الطلب على السلع الاساسية كالبن والشاي، القطن، والنحاس بسبب الركود الاقتصادي العالمي.

وعلى سبيل المثال فان تنمية موارد دول اقليم الساحل التي تعاني من الجفاف تطلبت تكاليف هائلة اضافة لضرورة توفير مجموعة من الاساليب التقنية القادرة على زيادة الانتاجية للحصول على مردودات تغطي التكاليف الاستثمارية وان كانت على المدى البعيد. كما ان التقلب في الاسعار العالمية للمواد المستوردة الداخلة ضمن حلقة المشروعات يعيق استكمال الاستثمار في معظم الاقطار الأفريقية ، مما يتطلب اعادة زيادة القروض المطلوبة، وهذا يتطلب وقتا ليس بالقصير وبسبب طلب مؤسسات التمويل اتاحة الفرصة لها لدراسة جدوى هذه الاستثمارات مرة اخرى في ضوء المتغيرات الجديدة، اضافة لاهتزاز الامن في القارة والتطاحن والصراع القبلي على السلطة. ولكن يبقى السبب الاساسي الكامن خلف اخفاقات الاستثمار الزراعي هو غياب دراسات الجدوى للمشروعات بشكل عميق ومفصل، وغياب الكادر القادر على ادارة كل المشروعات تلك العجالة التي تتصف بها اساليب التنفيذ، وعدم وجود رقابة على تسرب بعض المبالغ المقترضة لاغراض شخصية وسياسية او اقتطاع جزء من القروض المخصصة للاستثمارات الزراعية لصالح قطاعات خدمية. او شرائح اقطاعية تساند السلطة وتحميها. او ظهور عوارض فجائية مضادة. * .

٣ - الصناعة والتعدين

ان المثير عند استعراض الهيكل القطاعي لاستثمارات الصناديق العربية الخليجية في افريقيا السوداء هو ان حصة قطاع الصناعة والتعدين كانت ضئيلة لمجموع الاموال التي استثمرت في هذا القطاع حيث بلغت ١١١ر٤ مليون دولار وهي لم تشكل سوى ٩ر٥٪ من مجمل استثمارات الصناديق خلال الفترة قيد البحث.

ويلاحظ ان حصة مايستثمر في هذا القطاع بالقياس الى مجمل استثمارات اي من الصناديق الاربعة لم تكن متقاربة وهو مايوضح الاختلاف في توجهاتها ازاء اهمية الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، فبينما كانت حصة الاستثمار في هذا القطاع ٨ر٢٦٪ بالنسبة لمجمل استثمارات صندوق ابو ظبي وهي اعلى نسبة بين الصناديق الخليجية كافة، انخفضت هذه النسبة الى اقل من الواحد بالمئة او على وجه الدقة ٥٨ر٠٪ بالنسبة الى مجمل استثمارات الصندوق السعودي، بينما كانت الحصة بالنسبة للصندوق العراقي ٦٨٪ والكويتي ٩ر١٧ ٪، وحقيقة فاننا لانعلم الاسباب التي تقف وراء تلكؤ الصناديق الخليجية من توسيع استثماراتها في هذا الحقل المهم وبخاصة الصناعات التحويلية منه لاننا لم نطلع على دراسات او بيانات حول خطط تلك الدول ومدى توجهها نحو اقامة المشاريع الصناعية، وقد يكون سب تلكؤ الصناديق العربية من توسيع استثماراتها في هذا القطاع هو ان الدول الافريقية ذاتها لاتمنح لمثل تلك المشاريع الاولوية فيما يتعلق باقتراضها من تلك الصناديق. لكن القاعدة

---

١٢ - المصدر السابق نفسه

١٣ - الصندوق الكويتي. التقرير السنوي التاسع عشر ١٩٨٠ / ١٩٨١ ص ٥٨

١٤ - برنارد دوهاميل. التعاون الثلاثي - العلاقات بين اوربا / افريقيا والعالم العربي مراجعة اجود الشيخ حسين٣. مجلة النفط والتعاون العربي (المجلد ٩) العدد الاول ١٩٨٣ ص ٢١٣.

* على سبيل المثال هناك امكانية متوفرة لزيادة الانتاج الغذائي لمساحة من الارض على حوالي ١٠ مليون كم٢ في ٣٦ بلدا افريقياً (بالاستناد لمعلومات اوردها التقرير السنوي ١٩٨٢ للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا) تشير التقديرات الى أنها تكفي لاعاشة ١٤٠ مليون رأس من الماشية ، الا ان وجود مرض الحمى النهري وغيره من الأمراض يعيق نجاح التنمية في تلك الاقطار.

العريضة من الموارد الطبيعية التي اشرنا اليها سابقا التي تزخر بها دول افريقيا السوداء والتي تتيح الامكانية لاقامة قاعدة متنوعة ومتكاملة من الصناعات التحويلية والاستخراجية، والدور الحيوي الذي يلعبه التصنيع في الاسراع في التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي، انما يؤكد اهمية توجه الصناديق الخليجية نحو توسيع عمليات الاستثمار في هذا الحقل المهم، فضلا عما ينتجه الاستثمار في هذا القطاع من امكانيات لتوسيع قاعدة التبادل التجاري بين هذه الدول والاقطار العربية اجمالا، وزيادة قدرة الدول المقترضة على الوفاء بالتزاماتها في الامد الطويل.

ولقد اقامت الدول الاستعمارية مشروعات صناعية لغرض تصنيع المواد الاولية بصورة جاهزة، او جزئية بغية اعدادها للاسواق الرئيسة في الخارج. ولم تكن لتلك الصناعات ألا صلات محدودة مع الاماكن التي كانت تقوم فيها، بالرغم من انها كانت تستعمل المواد الاولية المحلية والعمالة غير الماهرة فيها. لكن كلا من رأس المال والاسواق كانت اجنبية. لذا كانت تلك الصناعات بمثابة جزء من نشاط اقتصادي متطور وغريب في الوقت نفسه تحيطه اوضاع الفقر التقليدية.

ان ماتزخر به القارة الافريقية من معادن حديدية ولا حديدية يجعلها مؤهلة للتعاون الاقتصادي العربي الافريقي بهدف رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من المواد الوسيطة والاساسية للقطاع الصناعي والزراعي لكلا المجموعتين.

فعلى سبيل المثال تتوفر في توجو كميات هائلة من خامات الحديد والفوسفات واليورانيوم.

وفي ليبريا يشكل الحديد نسبة ٧٠٪ من الصادرات. اضافة لوجود المطاط. وتعد ناجيريا ثاني قطر في العالم بانتاج خامات (Columbite) الذي يشتق منه اليورانيوم.

اضافة لوجود الذهب في الكونغو و اثيوبيا و كينيا و ليبريا و مدغشقر و الكاميرون و زامبيا و تنزانيا.

ويستخرج الماس من حوض نهر **كاساي في الكونغو** وفي انغولا وغانا وسيراليون وتجهز الدول الافريقية العالم بحوالي ثلث الصادرات من خامات المنغنيز. وتحتل غانا الموقع الثاني بعد جنوب افريقيا في انتاج هذه الخامات، ويصدر مجمل الانتاج الغاني الى اوربا والولايات المتحدة لرفد عجلة الصناعة في تلك الدول. اضافة الى ماتزخر به القارة من خامات النحاس حيث تتركز في جمهورية افريقيا الوسطى و الكونغو و زامبيا وفي اوغندا يشكل النحاس ٦٪ من الصادرات ويصدر جميعه الى اليابان. *

وتزخر موزنبيق بمعادن عديدة منها الفحم و الحديد و الفلوريد و الذهب. وبالرغم من الحصة الضئيلة التي تلقاها قطاع الصناعة

* Atlas of the Earth Marshall Cavendish London and New York 1977

والتعدين من القروض العربية، فقد أسهمت الصناديق العربية الخليجية بعد هذا القطاع بالقروض واقامة المشروعات الحيوية لاقتصاديات البلدان الافريقية والتي استخدمت او التي ستستخدم في مدخلاتها الموارد الطبيعية الافريقية، بما يساعد على توفير العملات الصعبة للبلدان المعنية، وتوفير فرص عمل لمواطنيها ومن تلك المشروعات على سبيل المثال: مشروع سكر (موسو) في جمهورية بورندى، والممول من قبل صندوق ابوظبي حيث يتكون المشروع من مجمع زراعي – صناعي شامل للسكر في منطقة موسو جنوب شرقي البلاد، ويتضمن اعداد وزراعة مساحة اجمالية تبلغ ١٩٣٥ هكتاراً منها ١٤١٦ هكتاراً تزرع بقصب السكر، واقامة مصنع قادر على جرش ١٠٠٠ طن من القصب يوميا من الممكن زيادة تها الى ١٥٠٠ طن لانتاج حوالي ٢٠ الف طن من السكر سنويا. كذلك يشمل المشروع اقامة انشاءات البنية الاساسية مع مدينة عمالية، وسيخصص الانتاج للاستهلاك المحلي. كذلك سيوفر المشروع للدولة ١٠ ملايين دولار سنويا من العملات الصعبة. كما يؤدي الى ايجاد فرص عمل جديدة، وفاتحة جيدة لايجاد مشروعات وصناعات اخرى.

وتبلغ التكاليف الكلية للمشروع ٢١٦ر٥ مليون درهم امارات منها ١٦٦ر٤ مليون درهم بالعملة الاجنبية. وتبلغ قيمة القرض الذي قدمه صندوق ابو ظبي ٢٠ مليون درهم امارات مدته عشر سنوات. بفترة سماح مقدارها ٤ سنوات وبسعر فائدة ٣٪، وبفترة سداد تتضمن ٢٠ قسطا نصف سنوي (١٦).

اضافة الى مشروعات اخرى مثل مشروع الورق في تنزانيا الممول من قبل الصندوق الكويتي بقيمة ١٢ مليون دينار كويتي. وبفائدة ٤٪ سنويا. والمدة ٢١ عاما وبفترة سماح ٣ر٥ سنة وتبلغ حصة عنصر المنحة ٣٩ر٣٪ من القرض. وكان من المفترض ان تقوم حكومة تنزانيا بالمساهمة في تمويل البنية الاساسية للمشروع عند توقيع العقد. الا ان الظروف المالية الصعبة التي عانتها الحكومة التنزانية حالت د،ن ذلك، مما اضطر الصندوق الكويتي الى تقديم قرض اضافي لتكملة المشروع. (١٧)

قطاع الطاقة

بلغت استثمارات الصناديق الخليجية في قطاع الطاقة خلال الفترة قيد البحث ٢٨٦ مليون دولار بنسبة ١ر١٥٪ من مجمل الاستثمارات، وكانت النسبة متقاربة بين الصناديق كافة حيث تراوحت بين ١٣٪ و ١٦٪ من مجمل استثمار أي منها، وهي في تصورنا، ضئيلة في كل الاحوال، ذلك ان هذا القطاع يمثل قاعدة المصالح المشتركة بين الاقطار الخليجية والدول الافريقية جنوب الصحراء طالما انه يقوم اساسا

١٦ – صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي. التقرير السنوي ١٩٨٢، ص ٢٤

١٧ – الصندوق الكويتي – التقرير السنوي التاسع عشر ١٩٨٠ / ١٩٨١ ص ٣٣

على استخدام النفط والغاز الطبيعي ، ونحن نعتقد بان هناك امكانات رحبة للتعاون الصناعي بين المجوعتين في مجال الطاقة وبخاصة صناعة المنتجات النفطية والبتروكيمياويات حيث يتوافر النفط والغاز الطبيعي في اقطار الخليج وهو المادة الاساسية في هذه الصناعات ، في حين تتوفر العديد من مدخلات هذه الصناعات في الدول الافريقية وهي بامس الحاجة الى مخرجات هذا القطاع في مجمل نشاطاتها التنموية كما لاحظنا انفا ونشير بهذا الخصوص الى امكانية اقامة مصافي البترول في البلدان الافريقية بامدادات خليجية كما هو الحال بالنسبة للمصفى العراقي الصومالي .

قطاع المياه والمجاري

كانت حصة هذا القطاع ٣٪ من مجمل القروض وقد استنفذت هذه القروض في مد شبكات مياه الشرب داخل المدن وانشاء قنوات تصريف مياه المجاري وهي جوانب ضرورية لتطوير الاوضاع الصحية في تلك البلدان .

الفصل الثالث

التطورات المستقبلية للتعاون العربي الافريقي

على الرغم من القرارات والتوصيات التي اتخذت من قبل الجانبين العربي والافريقي سواء على مستوى اجتماعات ومؤتمرات القمة او من خلال الاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف بقصد الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية الى مستويات تسفر عن تغيرات واضحة في مجرى التطور الاقتصادي والاجتماعي ، ظل مستوى التنفيذ لمعظم تلك الاجراءات دون الحد الادني المطلوب لاسباب عديدة منها :

١ – غياب التطور الاستراتيجي للعمل الاقتصادي العربي الافريقي

٢ – كان الدعم العربي لافريقيا يستند الى دعامة واحدة هشة تتمثل في ان هذا الدعم يمثل ثمنا لشراء الاصوات الافريقية لصالح القضايا العربية ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية .

٣ – لقد تركز التعاون العربي الافريقي في المجال المالي على شكل معونات نقدية لتملأ الفراغ المالي الذي تعانيه الدول الافريقية دون وجود مشروعات مشتركة تؤثر في تغيير البؤس الاقتصادي لافريقيا او تخلق في الوقت نفسه مصدراً جديداً للدخل في الاقطار العربية الخليجية المانحة للمعونة .

٤ – اهمال الجوانب المتعلقة بالتبادل التجاري العربي الافريقي ، بحيث كانت الاقطار العربية الخليجية تحصل على معظم السلع التي تستوردها من افريقيا عن طريق وسطاء تجاريين ممثلين بالشركات الاجنبية .

٥ – غياب العلاقات الاقتصادية بين القطاع الخاص العربي والافريقي مما افقد الساحة الافريقية جانبا مهما ورئيسا من اطراف العلاقة بين الجانبين .

ولأجل اثبات الصورة الهشة التي كانت ولاتزال تقوم عليها العلاقات العربية الافريقية وتأكيدا لرأينا بخصوص التمويل العربي لشراء الاصوات الافريقية ، بحيث ان معظم الافارقة كانوا ينظرون الى علاقتهم مع العرب على انها علاقة مالية ليس الا ، وان القضية الفلسطينية ليست مسألة افريقية ، نورد هنا بعض الامثلة الشاهدة على هذه النظرة القلقة ، وتتمثل بحالتي زائير وليبريا .

في مقابلة اجرتها مجلة نيوزويك الامريكية مع الرئيس موبوتو سي سيكواكد (ان زائير كانت قد وعدت بصفقة قروض ضخمة تقارب ٣٥ مليون دولار من الاقطار العربية المانحة للمعونة ، ولكنها لم تتحقق • وان استعادة العلاقات مع اسرائيل كانت ثمنا لهذه الصفقة بحيث اقامة اسرائيل تعاونا على جميع الجبهات . الزراعة والصحة والدفاع الوطني ، وبخاصة صفقات السلاح الاسرائيلي ، وتدريب الجيش الزائيري واستخدام الخبراء الاسرائيلين)[١٨]

ان نظام زائير **كأي** نظام دكتاتوري **قمعي** ، لايمكن ان يقيم علاقات اقتصادية مع الاقطار العربية المانحة للمعونة وعلاقات قائمة على النفع المتبادل ، فهو يؤكد طلبه لمزيد من القروض للدعم العسكري لحماية النظام الخاضع كليا لرغبات وشروط أسياده الامبرياليين ممثلين بالسشركات المتعددة الجنسية والمرتبط مصيريا بالامبريالية العالمية . وان اي تعاون مالي بينه وبين اي قطر عربي سوف لن يخرج عن نطاق التشابه والارتباط في السياسة الداخلية والخارجية لكلا النظامين ولذلك كنا نأسف كما اسلفنا في الفقرات السابقة لان بعض الصناديق العربية ، اضافة للبنك الاسلامي للتنمية ، قد قدمت قروضا للنظام الزائيري . فراحت هباءاً منثورا .

ولا تختلف تجربة ليبريا عن زائير **فالعريف** (صموئيل دو) رئيس الدولة لم يكن على قناعة بجدوى التعاون العربي مع ليبريا الا على اساس المال وحده . كأن على العرب ان يدفعوا الجزية لليبريا مقابل شراء صوتها . ولذلك فان احد المسؤولين في الخارجية الليبرية قد أشار الى ان ليبريا حاولت قبل اعادة العلاقة مع (اسرائيل) الحصول على (٥٠) مليون دولار من الاقطار العربية لتوسيع ميناء (منروفيا) ، ولكنها لم تحصل على المبلغ ، فكان ذلك بمثابة الحافز المباشر لاعادة العلاقة مع (اسرائيل)[١٩]

ومن هنا يبدو ان نوعية الانظمة هي الاساس في حرف العلاقة العربية الافريقية الصميمية ، ولهذا فأن الانظمة المرشحة الان لاعادة

١٨ – جريدة الوحدة الضيائية. العدد الصادر بتاريخ ٢٤ / ٨/ ٩٨٣ ص ٨

١٩ – محمد علي القلا ي. جريدة المدينة السعودية. العدد الصادر بتاريخ ٢٢/ ٨ / ٩٨٣ ص ١٤

العلاقات مع (اسرائيل) بعد خفض المعونة المقدمة اليها بفعل انخفاض ايرادات النفط هي ، النيجر افريقيا الوسطى ، كينيا توجو ونحن لانغفل اهمية الدعم الافريقي للقضايا العربية المصيرية طالما ان عدد هذه الدول يقارب الاربعين دولة وهي اعضاء في منظمة الامم المتحدة وتحظى بوزن مؤثر في الاسرة الدولية والرأي العام العالمي ، بل نحن ندعو الى ضرورة كسب هذه الدول واحتوائها ضمن الكفاح المشترك التي تخوضه الامة العربية والدول النامية في سبيل تغيير العلاقات السياسية والاقتصادية والدولية الراهنة التي تقوم على التعسف والاستغلال وقضية فلسطين بلا شك هي واحدة من هذه القضايا . لكن الذي ندعو اليه هو ان هذا السبيل ينبغي ان يعتمد على قاعدة صلبة ومصالح مشتركة تضمن ديمومته واستمراره وبناء على ذلك فاننا نوصي بمايلي:

١ – ربط المعونة العربية لافريقيا جنوب الصحراء بما يضمن تطور الاداء الاقتصادي لكلا المجموعتين.

– اعطاء الاولوية للمشاريع ذات الارتباط الوثيق بالتنمية الاقتصادية والحاجات الملحة للسكان كالصناعات التحويلية والمشروعات الزراعية الغذائية.

٣ – التوجه نحو اقامة مشاريع مشتركة تنطوي على مصالح مشتركة للطرفين وبخاصة تلك التي تتعلق بانتاج الطاقة لاعتمادها على النفط الذي تنتجه وتصدره الاقطار الخليجية.

٤ – تشكيل هيئة عليا تضم مختلف الاختصاصات لتحديد الافضليات الاستثمارية بحيث يؤدي ذلك الى التبادل المنفعي بين مدخلات ومخرجات كلتا المجموعتين. وبهذا ان تتبنى الجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الافريقية مهمة تشكيل هذه الهيئة ووضع الصيغ المناسبة لعملها، ووضع برنامج عمل لها.

٥ – العمل على توسيع التبادل التجاري بين العرب والافارقة استنادا الى مبدأ المنفعة المتبادلة لصالح الشعبين، ومن خلال اتفاقيات تجارية تهدف الى رفع الحواجز الجمائية، وتبادل السلع المتواجدة لدى الطرفين بدلا من استيرادها من الدول الصناعية بكلفة عالية.

٦ – التنسيق بين الصناديق العربية الاربعة المعنية بالبحث في مجال تقديم المعونة للدول الافريقية بحيث يتم تأسيس هيئة مشتركة للتفاوض تسمى (الهيئة العامة لدراسات الجدوى) بهدف ترشيد تقديم المعونة ليس للجانب الافريقي وحده وانما للأقاليم كافة وذلك لان التفاوض الجماعي يتيح للجانب العربي التعرف على انتاجية القرض الفعلية. والتكاليف الحقيقية للمشروع، في حين تبدو هذه المعلومات غير معروفة لدى الصناديق عند تقديمها المعونة المنفردة. اضافة الى ان ذلك سيتيح للجانب الاخر (الافريقي مثلا) الحصول على دفعة اكبر للقرض للاسراع بتغطية مستلزمات المشروع بدلا من التباعد في فترات دفعات القرض مما يعني في كثير من الاحيان ارتفاع تكاليف المشروع. وكما يحدث الان. فعلى سبيل المثال اضطر الصندوق الكويتي الى منح قرضين اضافيين لمشروع واحد في الكونغو الشعبية. القرض الاول في سنة ١٩٧٦، والثاني سنة ١٩٧٨، والثالث سنة ١٩٨٠ بسبب ارتفاع التكاليف اللازمة للمشروع بحوالي ٥٥ مليون دينار كويتي، بحيث كان هدف القرضين الاخيرين هو تغطية هذه الزيادة.[٢٠] وحدثت الحالة نفسها مع غانا وتنزانيا وغيرها من الدول الافريقية.

٧ – تأسيس شركات عامة ومختلطة برؤوس اموال عربية وافريقية، واعطاء القطاع الخاص دورا مهما في توطيد العلاقات العربية والافريقية عن طريق انتشار المشروعات المشتركة بين القطاع الخاص في كلتا المجموعتين. ومما تجدر الاشارة اليه هنا ان الجانب الأفريقي قد اهمل تقريبا جوانب مهمة من جوانب توفير الغذاء الاساسي للسكان، وهو مايتعلق بصيد الاسماك ويمكن للقطاع الخاص في كلتا المجموعتين ان يبادر الى تأسيس المشروعات الخاصة بصيد الاسماك لغرض توفير الغذاء للقارة، وتصدير الفائض لاغراض الحصول على النقد الاجنبي، وعلى سبيل المثال فعند سواحل السنغال وسيراليون وساحل العاج، وغانا والكونغو الشعبية، وعلى اعماق قليلة، كمية كبيرة من سمك الرنكة الصغير الذي يمكن زيادة صيده عشر مرات في هذه الاماكن وهذا يعني ان هناك احتياطيات هائلة من الاسماك البحرية لاتستخدم[٢١] ذلك يعني ايضا ان البحر مصدر لاينضب للمنتجات الغذائية.

٨ – العمل جهد الامكان بالاعتماد على تنفيذ المشروعات العربية والافريقية، او الافريقية على خبرة المؤسسات الاستثمارية العربية ومؤسسات المقاولات بمختلف نشاطاتها، بهدف ابعاد التغلغل الامريكي الاوربي عامة عن محاور التعاون العربي الافريقي لحمايته من التخريب الاقتصادي والتقني. وهذا لايعني غلق الابواب امام الاستفادة من الخبرة الغربية اوالاشتراكية وبعض دول جنوب شرقي اسيا المتقدمة صناعيا (الدول الصناعية الجديدة). الا اننا نؤكد ان تواجد الخبرة التقنية لتلك البلدان لايعني اكثر من وجود مقاول يغادر المشروع بعد انجازه وتسليمه حسب

---

٢٠ – الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. التقرير السنوي التاسع عشر ١٩٨٠ ص ٩٨١ ص ٣٦ الكويت

٢١ – ماركوف. مشكلة التغذية وسياسة الامبريالية. دار التقدم/ موسكو ١٩٧٥. ص ٩٥.

شروط الاتفاق بشرط اشراك الجانب العربي الافريقي في التصميم والتنفيذ والتشغيل بهدف التعرف على الخطوات المرحلية لهيكل المشروع واكتساب الخبرة الفنية وكشف الخلل اثناء التنفيذ.

الخاتمـــة

على الرغم من أن اغلبية الدول الافريقية جنوب الصحراء من الدول الصغيرة والفقيرة فهي تحظى بموقع مرموق في الاقتصاد الدولي، هذا الموقع لاينطلق من عددها الكبير الذي يمنحها صوتا مسموعا ومؤثرا في التجمعات والمنظمات الاقليمية والدولية فحسب، وانما لانها تمتلك مقومات اقتصادية هائلة وموارد طبيعية غير مستثمرة هائلة توحي باتساع موقعها في الاقتصاد الدولي حينما تتاح لها الفرصة للاسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي في كل الاحوال من الدول المصدره للكثير من السلع الاساسية المهمة كالنفط والقهوة والكاكاو والنحاس والخشب والسكر والحديد واليورانيوم والالمنيوم والقطن.

وبالنظر لما تحتله هذه الدول من موقع مهم ومؤثر في الاقتصاد الدولي. ينبغي على الاقطار العربية العمل الجاد في سبيل مد جسور التعاون الاقتصادي معها، خاصة في هذا الظرف الذي تعيش فيه هذه الدول خيبة الامل من نتائج الارتباط بالدول المتطورة الصناعية وبعد ان اصبحت تفتح ذراعيها وقلبها لمجالات التعاون مع الدول النامية كافة.

والاقطار العربية الخليجية هي المجموعة المرشحه لأن تلعب دورا حيوياً ورائدا في توثيق التعاون الاقتصادي مع تلك الدول ، لأن الأقطار الخليجية تمتلك امكانات مالية هائلة تبحث لها عن فرص للاستثمار، والدول الافريقية جنوب الصحرا، مشكلتها الاساسية في الحصول على رؤوس الاموال اللازمة لانجاز مشاريعها التنموية والاستثمار المالي في هذه الدول لايخلو من النفعية والفعالية بل انه في تصورنا لايقل نفعا في الامد الطويل عن جوانب الاستثمار في اسواق الدول المتطوره، فهنا حينما تلتقي المصالح المشتركة للدول النامية تتضاءل مخاطر المصادره والتجميد التي ينبغي ان يحسب لها الف حساب عند التعامل مع الدول المتطورة في هذا الوقت الذي تتسع فيه جوانب الصراع بين الدول المتطورة والدول النامية في الوقت الراهن، مالم يقترن ذلك التعاون بايمان القيادات الافريقيه وان كانت ضئيلة بمقاييس اليوم، لكنها بكل الاحوال افضل بكثير في المستقبل البعيد، ثم ان توجيه الاستثمار نحو هذه الدول يساعد على تذليل الفجوة في مستوى التطور والتي ظهرت مؤخرا بين الدول النامية المنتجة للنفط وغيرها من الدول النامية ، واخيرا فان توجيه المعونات والاستثمارات نحو هذه الدول هو الوسيلة الاكثر فعالية لجذب هذه الدول نحو تيار الدول النامية. واحتوائها ضمن الاهداف المشتركة التي تكافح الاقطار العربية في سبيل تحقيقها.

ومن هنا تبدو اهمية نشاطات صناديق التنمية الخليجية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، بل تبدو الضرورة نحو توسيع نشاطات الصناديق الخليجية في هذه المنطقة في العالم، على ان هذا النمط من العون العربي لافريقيا ينبغي ان لايستند على مبدأ شراء الاصوات الافريقية لصالح القضايا العربية، بل اذا ماريد للتعاون العربي الافريقي ان يستمر في تحقيق اهدافه العريضة والاستراتيجية المتعلقة بتطوير اقتصاديات الطرفين فينبغي العمل على تحديد الافضليات في سلم هذه الاعانات بما يضمن رفع معدلات النمو الاقتصادي واذا كان الجانب الافريقي يؤكد التعاون مع العرب في حقول المال، فعلى الجانب العربي ان يتحقق من ان تقديم المعونات الانمائية سوف يضمن النمو الاقتصادي في تلك الدول فعلا ولصالح الشعوب الافريقية وليس لصالح فئة معينة هي الفئة الحاكمة.

ورغم محاولات التشكيك بعدم جدوى التعاون بين البلدان النامية بسبب تشابه هياكلها الاقتصادية والاجتماعية احيانا والمشكلات التي تعانيها. فاننا نؤكد اهمية هذا التعاون من اجل المساهمة في خلق نظام اقتصادي عالمي جديد قائم على التكافؤ بين جميع البلدان. ونعتقد ان افضل ابواب هذا التعاون تبدأ بين العرب والافارقة لوجود تلك العلاقات التاريخية والمصير الكفاحي المشترك.

ان ماتعانيه البلدان الافريقية اليوم من مشكلة القروض الجارية هي في الواقع ليس الا مظهرا بسيطا من مظاهر مشكلة كبرى هي الركود في التجارة العالمية وتطوراتها، وانحياز النسبة العظمى من معدلات التبادل التجاري لصالح البلدان الصناعية، وان الحل الاول للمشكلات التي تعانيها البلدان الافريقية تجاريا الناتجة عن مشاكل القروض الخارجية يبدأ بمبادرة واسعة وجزئية لانعاش التجارة بين العرب والافارقة بحيث ينعدم دوراً الوسيط الغربي في العلاقات التجارية.

ومن ثم تبدأ الخطوات متوسطة وبعيدة المدى من خلال ماأشرنا اليه في توصياتنا وان التعاون الاقتصادي والمالي بحد ذاته لايمكن ان يلعب دورا قياديا في ايجاد الحلول للمشاكل الرئيسة التي تعانيها البلدان النامية المنتجة للنفط يوما بعد يوم، وبالتالي فان مسألة رجحية الاستثمار بضرورة وجدوى هذا التعاون، بهدف التغلب على مظاهر التخلف الاقتصادي والأجتماعي للشعوب الأفريقية ، وبخاصة الشرائح الفقيرة الأفريقية والتخلص من قيود التبعية للبلدان الصناعية وعلى الجانب العربي من خلال الصناديق الأربعة بالذات ان يعي هذه الحقيقة في علاقاته مع الجانب الأفريقي . والا فان التدفقات المالية العربية لأفريقيا السوداء ستظل تصب في قنوات وعرة المسالك ، وليس لها من نهاية في الوقت الذي تزداد فيه الضغوط الأقتصادية والسياسية على الأقطار

القضايا التي ناقشها الامير فيصل آل سعود مع المسؤولين في الحكومة الامريكية أثناء زيارته للولايات المتحدة في اواخر سبتمبر ١٩٤٣

الدكتورة نجاة عبد القادر الجاسم
كلية الاداب – جامعة الكويت

لايختلف اثنان على اهمية العلاقات السعودية الامريكية والدور الذي تلعبه في الوقت الحاضر – ولكن لكي نقوم هذه العلاقات لابد من العودة الى التاريخ للتعرف على جذورها، ولاشك ان الوثائق الامريكية تشكل الاساس لاي دراسة تهدف الى القاء الضوء على السياسة الامريكية تجاه العديد من القضايا التي دارت حولها العلاقات بين البلدين، كالقضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية. ولكننا لن نتناول هذه الامور الا عندما تدعو الحاجة، حيث ان موضوع هذا البحث هو القضايا التي ناقشها الامير فيصل وزير الخارجية السعودية مع عدد من المسؤلين في الادارة الامريكية في عام ١٩٤٣ اثناء زيارته لواشنطن،

تلك الزيارة التي كانت مثار تعليقات الصحف الامريكية مثل صحيفة «الواشنطن بوست» التي قالت وبدعوة وزير الخارجية السعودي فان روزفلت وضع بصمة النفوذ الامريكي بدقة على احتياطي نفط السعودية[١] الخيالي». وتلخص هذه الدراسة بعض الامور التي كانت تشغل العلاقات بين الدولتين.

وقد اعتمدنا على الوثائق الامريكية في عرض الوقائع المتعلقة بالموضوع.

بعد ان حصلت شركة «ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا» على امتياز التنقيب[٢] عن النفط في الاراضي السعودية تضاعف اهتمام الولايات المتحدة بالسعودية، واستمر هذا الاهتمام حتى بلغ ذروته في اوائل الاربعينات. وقد كان النفط العامل الاساس والحاسم في تقوية العلاقات السعودية الامريكية خصوصا في اعقاب ازدياد المخاوف الامريكية من احتمال نضوب النفط الامريكي[٣] وكان ذلك اثناء الحرب العالمية الثانية، فكانت الحاجة ماسة الى تنمية الموارد البترولية السعودية لخدمة المصالح الامريكية وللوفاء باحتياجات القوات المسلحة الامريكية، هذا بالاضافة الى الموقع الاستراتيجي للسعودية عبر الطريق الجوي المباشر الى الشرق، وبالنسبة للسعودية كان الحج هو مورد الدخل الرئيسي، وقد تأثر بنشوب الحرب العالمية الثانية، مما ادى الى تعرض السعودية لازمة مالية نتيجة لصعوبة ايجاد مورد دخل آخر مما جعلها تتجه الى طلب المعونة البريطانية والامريكية[٤].

وفي فبراير ١٩٤٣ ادخل الرئيس روزفلت المملكة العربية السعودية ضمن الدول المستفيدة من قانون الاعارة والتأجير[٥] نظرا لان الدفاع عن السعودية امر حيوي للدفاع عن الولايات المتحدة على نحو ما أعلن الرئيس الامريكي[٦] وقد جاء في خطاب وزير الدولة الى مدير الاعارة والتأجير في ٩ يناير ١٩٤٣ أن السعودية قد منحت الطيران الحربي الامريكي الحق في الطيران فوق بعض الاماكن غير المأهولة في السعودية وزيادة على ذلك فان الجيش الامريكي يريد في اي وقت ان يحصل على

(١) د. خليل علي مراد – تطور السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١ – ١٩٤٧ بغداد ١٩٧٩ – ١٩٨٠ – ص ١٦١.
(٢) ٢٩ مايو ١٩٣٣ STANDARD OIL COMPANY OF. CALIFORNIA

(٣) نعد حاليا دراسة حول «الولايات المتحدة وبترول المملكة العربية السعودية»
(٤) سنتناول موضوع المساعدات الامريكية – البريطانية في دراسة اخرى يجرى اعدادها حاليا.
(٥) صدر قانون الاعارة والتأجير في ١١ مارس ١٩٤١ وقدمت بموجبه الولايات المتحدة مساعدات مادية الى الدول الحليفة. ويخق للرئيس الامريكي بموجب القانون ان يقدم الاسلحة والمواد الحربية الى الدول المتحاربة.
(6) U. S - DEPARTMENT OF STATE.
FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES DIPLOMATIC PAPERS 1943 - VOL - IV
THE NEAR EAST AND AFRICA - PRESIDENT ROOSEVLT TO THE LEND LEASE ADMINISTRATOR - STETTININS - FEB - 18 - 1943.

– ملحق رقم ٢ –

المؤشرات الاساسية لبعض الدول الافريقية ١٩٨٠

المبالغ : مليون دولار

المتوسط ٢٩٥ دولار باستثناء الغابون

البلد	الف كيلو متر مربع	السكان بالمليون ١٩٨١	معدل النمو السكاني	نسبة اليد العاملة بالزراعة	نسبة اليد العاملة بالصناعة	الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق مليون دولار	معدل غو الناتج القومي الحقيقي	الانتاج القومي الاجمالي للفرد ١٩٨٠ دولار امريكي
اوغندا	٢٢٦	١٣ر٦٢	٢ر٦	٨١	٦	٣ر٧٥٠	٢ر٠	٢٨٠
تشاد	١ر٢٨٤	٤ر٥٥	٢ر٠	٨٤	٧	٣٥٠	٧ر٤	١٢٠
الجابون	٢٦٨	٠ر٥٥	١ر١	٧٦	غ م	٢ر٤٢٠	٥ر٢	٤ر٦٨٠
السنغال	١٩٦	٥ر٨٢	٢ر٨	٧٤	١٠	٢ر٥٦٠	٥ر٦ –	٤٥٠
سيراليون	٧٢	٣ر٥٧	٢ر٦	٦٥	١١	٩٥٠٠	١ر٤	٢٧٠
غينيا الثورية	٢٤٦	٥ر٦٠	٢ر٩	٨٠	غ م	١ر٥٩٠	٥ر٦	٢٩٠
غينيا بيساو	٣٦	٠ر٥٨	١ر٥	٨٢	١٣	١٣	٤ر٣	١٦٠
فولتا العليا	٢٧٤	٧ر٠٩	١ر٨	٨١	٧	١ر١١٠	٢ر٠	١٩٠
الكاميرون	٤٧٥	٨ر٧٢	٢ر٢	٨١	١٢	٥ر٦٦٠	٣ر٢	٦٧٠
مالي	١ر٢٤٠	٧ر١٦	٢ر٧	٨٧	٣	١ر٣٤٠	٢ر٠	١٩٠
النيجر	١ر٢٦٧	٥ر٤٨	٢ر٨	٨٨	٦٠	١ر٧٦	٥ر١	٣٣٠

البنك الاسلامي للتنمية ١٩٨٢/١٩٨١ و صندوق النقد الدولي-الاحصاءات المالية ١٩٨١

ملحق / ٣

البلد	الصادرات (فوب) مليون دولار ١٩٨١	قيمة الصادرات الى الناتج القومي الاجمالي ١٩٨٠ ٪	معدل النمو السنوي للصادرات ٩٨٠/٧٠	الواردات (سيف مليون دولار	نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي للواردات ٩٨٣/٧٠	الميزان التجاري مليون دولار امريكي
اوغندا	٣١٧	٤	٨ر٥–	٣٩٥	٣	٩ر٨–	٧٨/–
تشاد	١٤١	١٣	٤ر٠–	١٣٧	٣٢	١١ر٢	٤
الجابون	٢ر١٩٦	٥١ب	٢٣ر٣	٩٥٦	٢٨ب	٣٠ر٥	١٢٤٠
السنغال	٤١٦	٢٠	١ر٢	١ر٠٣٥	٤٥	٤ر١	٦١٩–
سيراليون	٢٧٧	٢٦	٤ر٨–	٢٣٨	٥٤	٣ر٠–	٣٩

زيادة في التسهيلات الجوية في السعودية وان الادارة ترى ان من الصعب الحصول على حقوق اضافية من الحكومة السعودية الا اذا كانت الادارة الامريكية مستعدة لتقديم المساعدة المباشرة للمملكة[٧]. على اي حال وقبل ان نبدأ باستعراض القضايا التي ناقشها الامير والوفد المرافق له للولايات المتحدة نعود الى بداية بروز فكرة الزيارة كما يرويها الوزير الامريكي المفوض في جدة جيمس موس (JAMES S. MOOSE) عندما يقول:

في مايو ١٩٤٢ قام الكسندر كيرك (KIRK) سفير الولايات في مصر والوزير المفوض في السعودية في ذلك الوقت – بزيارة الملك ابن سعود في الرياض فأبلغه الملك ان الامير سعود يرغب في زيارة أمريكا بعد نهاية الحرب، وهذه الرغبة سبق الاعراب عنها الى بعض العاملين في شركة كاليفورنيا العربية[٨] في اوقات مختلفة.

وفي يونيه ١٩٤٣ تم ابلاغ رغبة الامير سعود الى الجنرال باتريك هيرلي PATRICK HARLEY المبعوث الخاص للرئيس روزفلت في الشرق الاوسط والذي كان في ذلك الوقت يزور الرياض واثناء محادثات تمت مع الامير سعود عبر الاخير بصفة غير رسمية عن استعداده لزيارة الولايات المتحدة الامريكية في اي وقت بعد ان تصله دعوة لذلك.

وفي اواخر يوليو طلبت وزارة الخارجية الامريكية من المفوضية الامريكية في جدة ان تسلم الملك ابن سعود رسالة من الرئيس الامريكي روزفلت يدعو فيها الملك او اي فرد من الاسرة السعودية لينوب عنه في زيارة امريكا. وبعد مضي عشرة ايام من تلك الدعوة وافق الملك على ان ينوب عنه احد افراد الاسرة دون ان يحدد من هو. وفي ١٨ اغسطس ١٩٤٣ تقرر ان يقوم الاميران فيصل وخالد ولدي ابن سعود بزيارة الولايات المتحدة وليس الامير سعود كما كان مقرراً، وقد فسر وزير الخارجية السعودي عدم سفر الامير سعود بسبب كثرة اعبائه وظروفه الصحية التي لاتسمح له بالقيام بالزيارة. وفي ٢٩ سبتمبر ١٩٤٣ صرح ابن سعود للوزير الامريكي المفوض جيمس موس JAMES S. MOOSE ان الامير سعود كان يرغب في قبول دعوة الرئيس الامريكي لزيارة الولايات المتحدة غير ان بعض الامور المهمة العاجلة تطلبت وجوده في السعودية ولم يشر الى طبيعة هذه الاعمال المهمة، كما ان مرض عينيه لايسمح له بالقيام بهذه الزيارة. وفي اليوم التالي أكد ولي العهد نفسه (سعود) الصداقة القائمة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية وصرح انها ستستمر اذا ما تولى شؤون الحكم. واضاف انه سيذهب يوما الى الولايات المتحدة الامريكية وطلب من الوزير المفوض الامريكي عرض رغبته على الرئيس الامريكي وادارته. وفي اكتوبر ١٩٤٣ اشار ولي العهد ايضا الى رعبته في زيارة الولايات المتحدة الامريكية ثم كررها للمرة الثالثة في الشهر نفسه.

وفي محادثة جرت بين ابن سعود ومسترف . اوهليجر OHLIGER المدير العام لشركة كاليفورنيا العربية في ٢٢ اغسطس ١٩٤٣ اشار الملك الى طبيعة الاعمال العاجلة التي منعت الامير سعود من الذهاب الى امريكا. واثناء مناقشة المشكلة القائمة الخاصة باستقرار النظام في المملكة العربية السعودية اشار الملك الى انه لايستطيع في ذلك الوقت، لاهو ولا ولي عهده ان يغادرا البلاد ويعلق الوزير المفوض في رسالته على هذه الملحوظة بأن الامير سعود قد اعتاد على التعامل مع القبائل نيابة عن والده الملك «ويبدو ان اعتذار الامير سعود اثار بعض التساؤلات ولذلك حرص الوزير المفوض الامريكي على ان يؤكد للادارة الامريكية انه ليس ثمة مايدعو للشك في حقيقة مشاعر الامير سعود الودية نحو امريكا او مشاعر الملك نفسه. فمن الواضح ان الامير سعود كان يرغب في زيارة الولايات المتحدة الامريكية عندما تمكنه ظروفه من ذلك. كما أضاف الوزير المفوض الامريكي ان سعوداً ستزداد حماسته لمثل هذه الزيارة بعد استماعه الى انطباع الاميرين عند عودتهما للمملكة . وقد اكد الوزير المفوض ان الموضوع سيثار ثانية دون شك وان فائدة كبيرة ستعود من جراء زيارة الامير سعود للولايات المتحدة الامريكية عندما تسنح الفرصة بذلك. واخيرا استقر الراي على ان يقوم الامير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية السعودية بصحبة الامير خالد والشيخ حافظ وهبة» سفير السعودية في لندن بزيارة للولايات المتحدة – وكان من المتوقع وصولهم الى واشنطن يوم الخميس ٣٠ سبتمبر ١٩٤٣ – لقضاء بضعة ايام في واشنطن ونيويورك قبل ان يقوموا بزيارة لبعض مشروعات الري في الجزء الجنوبي من الولايات المتحدة[٩]. وبالفعل وصل الوفد الى واشنطن وعقد اجتماعات تناولت عدد من القضايا والامور التي تتعلق بالعلاقات الثنائية بين الدولتين وموقف الولايات المتحدة من البلاد العربية.

ففي اول نوفمبر جرت مباحثات اشترك فيها عن الجانب السعودي كل من:

الامير فيصل وزير خارجية السعودية

الامير خالد.

الشيخ حافظ وهبة السفير السعودي في لندن .

اما الجانب الامريكي فقد ضم كلا من:

ستيتنيوس ممثل وزير الخارجية الامريكية (STETTINIUS)

(7) DIPLOMATIC PAPERS (1943) VOL IV SEC. OF STATE TO THE LEND LEASE ADMINISTRATOR. JAN - 9 - 1943.

(٨) اتفقت شركة ستاندرد اوف كاليفورنيا وشركة تكساس سنة ١٩٣٦ على تأسيس شركة باسم شركة نفط كاليفورنيا العربية والتي عرفت منذ ١٩٤٤ باسم ارامكو.

(9) DIPLOMATIC PAPERS (1943) VOL IV.
THE MINISTER RESIDENT OF S. ARABIA (MOOSE) TO THE SEC OF STATE. OCT - 25 - 1943.

ادولف بيرل مساعد وزير الخارجية (BERLE)
والاس موري مستشار العلاقات السياسية في الخارجية (MURRAY)

بول النك (ALLING) رئيس قسم شئون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية وقبل ان تبدأ المباحثات قدم القائم بأعمال وزير الخارجية نيابة عن الرئيس الامريكي هدية الى الملك ابن سعود لكي يقوم الامير فيصل بتسليمها الى والده – كما قدم هدية الى كل من الاميرين فيصل وخالد. وفي بداية الاجتماع استفسر مندوب وزير الخارجية الامريكي عما يمكنه عمله لتقديم المساعدة للوفد السعودي. فرد الامير فيصل بأنه هو ووالده مهتمان بسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الادنى. فوالده يرغب في ان يؤكد ماسبق وان صرح به في مناسبات عديدة لممثلي الرئيس الامريكي اثناء الحرب من أن دول الشرق الاوسط تريد ان تكون مستقلة وبمنأى عن تلك الحرب ولذا فهو يأمل ان يعرف شيئا عن الموقف الامريكي خاصة وان الملك خلال معاملاته مع اصدقائه لم يبد رغبة في اتخاذ اجراء قد يتدخل في سياستهم او يؤثر فيها. واضاف انه لما كان موقف السياسة الامريكية من بعض البلدان العربية غامضا فانه يود ان يعرف والده بموقف الولايات المتحدة من استقلال البلاد العربية. وقد اكد الامير ان اي شيء يقوله الوزير سيكون موضع ثقته هو ووالده.

ولشرح بعض مشاكل السعودية الاخرى اشار الامير فيصل الى أن الملك ابن سعود قد وصلته معلومات مفادها ان الاسرة الهاشمية كانت تحاول توسيع ممتلكاتها وانها تسعى الى توحيد فلسطين والعراق وسوريا[١٠]. مما يثير مخاوف المملكة العربية السعودية التي تخشى قيام الهاشميين بتطويقها من جهة الشمال[١١]. وكان حريا بهؤلاء – حسب راي ابن سعود العمل على ايجاد اتحاد اقتصادي وثقافي بين البلدان العربية[١٢].

على اي حال فقد ادت كثير من القضايا الى توتر العلاقات السعودية الهاشمية (العراقية الاردنية) ومن هذه المشاكل تلك المتعلقة ببعض القبائل وقد عقدت معاهدة (المحمرة) في عام ١٩٢٢ بين سلطان نجد والحكومة العراقية لتحديد تبعية القبائل الصحراوية المقيمة على الحدود المشتركة، بالاضافة الى تنظيم العلاقات التجارية بين رعايا الدولتين[١٣].

(10) DIPLOMATIC PAPERS 1943 VOL IV.
MEMORANDUM OF CONVERSATION BY THE CHIEF OF THE DIVISION OF NEAR EASTERN AFFAIRS (ALLING) NOV - 1 - 1943.

(١١) د. خليل مراد – المرجع السابق. ص ١٦٠.

(12) DIPLOMATIC PAPERS 1943 VOL IV.
MEMORDUM OF CONVRSATION BY THE CHIEF OF THE DIVISION OF NEAR EASTERS (ALLING) NOV - 1 - 1943.

(١٣) عبد الرحمن البزاز – العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. الطبعة الثالثة ١٩٦٧ ص ٢٦٥

وفي ديسمبر ١٩٢٢ عقدت اتفاقية العقير التي حددت الحدود بين العراق ونجد، الا ان العلاقات السعودية الهاشمية ظلت متوترة ومضطربة خصوصا في اواخر العشرينات بسبب تمرد بعض القبائل على سلطة ابن سعود ولجوئها الى الاراضي العراقية وقد عقد اجتماع بين سلطان نجد والحجاز ابن سعود وملك العراق فيصل في فبراير ١٩٣٠ على السفينة الحربية البريطانية «لوبين» في الخليج العربي بحضور المندوب البريطاني في بغداد (فرنسيس هامفري)[١٤]، وفي سنة ١٩٣١ تم توقيع المعاهدات التالية:

(١) صداقة وحسن الجوار.
(٢) بروتوكول تحكيم.
(٣) معاهدة تبادل المجرمين.

وفي عام ١٩٣٦ تم التوقيع على معاهدة اخوة عربية وتحالف بين العراق والسعودية، نصت المادة الرابعة عشر منها على ما يلي:

«تبقى هذه المعاهدة مرعية لمدة عشر سنوات منذ تاريخ تنفيذها وتعتبر مجددة لمدة عشر سنوات اخرى اذا لم يخبر احد الفريقين المتعاقدين انتهاء اجلها»[١٥].

عموما لم تضع هذه الاتفاقيات والمعاهدات نهاية للمشاكل والقضايا التي ادت الى التوتر والاضطراب في العلاقات السعودية العراقية الاردنية ايضا فبالنسبة للاخيرة هناك على سبيل المثال قضية العقبة ومعان فقد كان الملك ابن سعود حريصا على عدم الاعتراف بضم العقبة ومعان الى شرق الاردن لانهما يقعان على أراضٍ حجازية كذلك حرصا منه على عدم افساح الفرصة لامتداد الاستعمار البريطاني في الاردن وكذلك اليهود[١٦]، وقد كانتا تابعتين للحجاز في عهد الشريف حسين وبعد احتلال ابن سعود للحجاز طالب بهما رغم وجود الادارة الاردنية فيهما قبل ان ينتقل الامير عبد الله الى عمان[١٧].

والاهم من كل هذه الامور موقف ابن سعود من المشاريع الوحدوية التي برزت خلال الحرب العالمية الثانية فهنالك مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب، فلم يكن ابن سعود راضيا عن هذه المشاريع لان الملك عبد الله كان يتطلع الى تحقيق مشروع سوريا الكبرى تحت سلطته وحكمه ومما لاشك فيه ان استيلاء ابن سعود على الحجاز ١٩٢٥ وخروج الهاشميين منه كان سببا كافيا لاضطراب العلاقات بين هذه الاطراف.

اما مشروع نوري السعيد وهو مشروع الهلال الخصيب المعروف باسم

(١٤) صلاح الدين المختار:
تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، الجزء الثاني ص ٤٢٢.

(١٥) عبد الرحمن البزاز المرجع السابق ص ٢٦٨ – ٣٦٤.

(١٦) صلاح الدين المختار المرجع السابق ص ٤١٥.

(١٧) د. صلاح العقاد. المشرق العربي المعاصر – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة ١٩٧٠ ص ٥٧٩.

نظام الكومنولث العربي، فكان يرمي الى تأسيس دولة موحدة تشمل سورية وفلسطين والعراق والاردن ، ثم تأسيس جامعة عربية تقتصر على هذه الدولة والعراق تكون مفتوحة الابواب لمن تشاء من الدول العربية[١٨].

وكان الملك ابن السعود يرى ان الاسرة الهاشمية لاتمثل شعوب البلاد التي تحكمها ويعتقد بشدة ان البيت الهاشمي يحاول ان يحاصر المملكة العربية السعودية ويخنقها وانه لم يعرف سياسة الحلفاء بشأن توسع الاملاك الهاشمية. فاذا كانت سياسة الحلفاء تقوم على تأييد حركة التوسع هذه فانه لايستطيع عمل شيء لوقفه ، وان يكن يأسف له اسفا شديدا واوضح الامير فيصل ان الاتراك ومن بعدهم البيت الهاشمي حاولوا ان يحاصروا الاملاك السعودية دون جدوى وان سياسة والده هي مصادقة جيرانه لانه يعتبر ذلك لصالح الشعب العربي[١٩].

وردا على ملاحظات الامير فيصل قال «بيرل» مساعد وزير الخارجية الامريكية ان الولايات المتحدة الامريكية لايهمها وجود تحالفات ملكية ضد ابيه او اي شخص اخر وانها لاتهتم بتأييد الخطط العدوانية وانه لن يكون لها بالتأكيد اي دور في حركة تهدف الى محاصرة المملكة العربية السعودية وان السياسة الامريكية في الشرق الاوسط كما هي في اجزاء اخرى من العالم هي سياسة حسن الجوار[٢٠] ليس فقط بين الولايات المتحدة وتلك البلاد ولكن ايضا بين هذه البلاد بعضها بالبعض الاخر[٢١]. ولتوضيح الموقف الامريكي العام بشأن موضوع اتحاد عربي قرأ بيرل نص الرسالة التي ارسلتها وزارة الخارجية في ٢٦ اكتوبر الى السفير الامريكي في القاهرة تخوله ابلاغ الشيخ يوسف ياسين – الذي كان في زيارة الى مصر في اكتوبر ١٩٤٣ ، كمبعوث خاص للملك «ابن سعود» لاجراء المباحثات مع رئيس الوزراء المصري بخصوص موضوع الاتحاد العربي – بما يلي:

«يمكنك ان تقول للشيخ ياسين انه على الرغم من اننا لم نصدر اي بيان مماثل لبيان عدن[٢٢] بشأن الاتحاد العربي . فان موقفنا نحو الشرق الادنى معروف ولم يتغير في الفترة الاخيرة ، وملخص هذا الموقف اننا نرغب في رؤية دول الشرق الادنى المستقلة تحتفظ بحريتها وتعزز اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية واننا نعطف كل العطف على طموحات دول اخرى في الشرق الادنى في سبيل الاستقلال التام وطبيعي ان يتبع ذلك انه اذا وجدت هذه الشعوب بدافع منها انها تستفيد من الوحدة فاننا ننظر بعين العطف الى هذا التطور دائما. ومن المفهوم ان هذا يتمشى مع مبادئ ميثاق الاطلنطي[٢٣] ومع أسس تصريحات هل وزير الخارجية وبصفة خاصة تلك التي ادلى بها في ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٣ و١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣.

كذلك يمكنك ان تقول ايضا ان الدول المعنية ستشكل بطبيعة الحال قرارها بنفسها ، وانه يبدو للولايات المتحدة ان الاحداث والمشاكل في السنوات القليلة الاخيرة اوضحت ان دول الشرق الادنى تحتاج الى قدر كبير من القوة في النواحي الاقتصادية[٢٤].

وبعد قراءة الرسالة طلب الامير فيصل ان يأخذ معه النص باعتباره

---

(١٨) انيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين. ١٩٦٦ بيروت ص ٣٠٦.

(١٩) عند هذه النقطة اضطر ممثل وزير الخارجية الامريكية ان يستأذن بسبب ارتباطه بموعد سابق واستمرت المناقشة في مكتب بيرل. اعلن مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر في فبراير ١٩٤٣ انه شرع في مباحثة المسؤولين العرب في امر الجامعة. واستمرت المباحثات في مصر مع الوفود العربية ومنها وفد سعودي. وانتهت هذه الجهود بعقد اجتماع تمهيدي في اواخر سبتمبر ١٩٤٤ وضع فيه بروتوكول الجامعة، وفي مارس ١٩٤٥ وضع ميثاق الجامعة.

انيس صايغ : المرجع السابق ص ٣٠٩ ، ٣١٠

(٢٠) كان الرئيس روزفلت قد اعلن عند توليه الرئاسة ان سياسة الولايات المتحدة ازاء الامريكتين ستقوم على اساس حسن الجوار بدلا من الانحياء الى السيطرة.

د. صلاح العقاد. الحرب العالمية الثانية دراسة في تاريخ العلاقات الدولية – مكتبة الانجلو المصرية – ١٩٦٣ ص ٢٧١

(21) DIPLOMATIC PAPERS 1943 VOL IV
MEMORANDUM OF CONVERSATION, BY THE CHIEF OF THE DIVISION OF NEAR EASTERN AFFAIRS (ALLING) NOV- 1 - 1943.

(٢٢) بيان اصدرته الحكومة البريطانية ومضمونه ان بريطانيا تؤيد اي مشروع للوحدة يوافق عليه العرب.

(٢٣) ميثاق الاطلنطي : اتفاق وقعه كل من الرئيس فرانكلين روزفلت عن الولايات المتحدة وونستون تشرشل رئيس وزراء المملكة المتحدة في اجتماع عقده الطرفان في ١٤ اغسطس ١٩٤١ على ظهر البارجة الانجليزية «البرنس أوف ويلز» بالقرب من ساحل جزيرة نيوفاوند لاند، ويتكون من ثمانية بنود تتضمن المبادئ التي قامت عليها سياسة الدولتين بالنسبة للاحداث العالمية الجارية حينذاك وملخصها:

– ان بلديهما لايسعيان الى التوسع الاقليمي او غير الاقليمي.
– انهما لايؤيدان اي تعديلات اقليمية لا تتفق ورغبة الشعوب صاحبة الشأن.
– تحترم الدولتان حق تجميع الشعوب في اختيار شكل الحكم الذي تسود هذه الشعوب العيش في ظله، وتود ان تريا حقوق السيادة والحكم الذاتي وقد اعيدت الى اولئك الذين حرموا منها بالقوة.
– تعمل الدولتان في حدود امكانيات كل منهما على ان تحصل جميع الدول الكبرى والصغرى المنتصرة والمهزومة على حاجتها من المواد الخام لازدهار اقتصادياتها.
– انها تشجعان كل تعاون مستمر بين جميع الدول لتحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.
– تعملان على تأمين حرية البحار.
– تعملان على تشجيع كل مامن شأنه نزع السلاح والعدول عن استخدام القوة في فض المنازعات.
د. احمد عطية القاموس السياسي. ١٩٦٨ القاهرة.
مذكرات تشرتشل – تعريب خيري حماد / الطبعة الثانية – بيروت ١٩٦٥ ص ٥٦٢ – ٥٦١.

24 DIPLOMATIC PAPERS (1943) VOLIV
THE ACTING SEC. OF STATE TO THE MINISTER IN EGYPT (KIRIK) OCT - 26 - 1943.

مكاتبات مع الحكومة السعودية بشأن موقف الولايات المتحدة تجاه مسائل عامة خاصة بالاتحاد العربي.
من ممثل وزير الخارجية الامريكية الى الرئيس روزفلت ، واشنطن ٢٢ اكتوبر ١٩٤٣.
عزيزي الرئيس.
ابلغ سفيرنا في القاهرة ان الشيخ يوسف ياسين ممثل الملك ابن سعود وصل الى القاهرة لاجراء مباحثات مع رئيس الوزراء المصري بخصوص اتحاد عربي. ويشير الشيخ الى ان لابن سعود بعض التحفظات والشكوك بشأن الانشطة الحالية المتعلقة بالاتحاد العربي، غير انه لا يرغب في ان تشكل هذه التحفظات والشكوك عقبة في سبيل الاتحاد. ان الملك يشعر انه يتخذ موقفا مشجعا ازاء الاتحاد الاقتصادي والثقافي الاخير بين الدول العربية ولكنه يمتنع حاليا عن الموافقة على زيادة المظاهر السياسية لهذا الاتحاد. وقبل اتخاذ موقف، يرغب الملك في معرفة ما اذا كانت الحكومة الامريكية توافق على موقفه ويود ان يتعرف على موقفنا بوجه عام بشأن الاتحاد العربي.. وقد قام الشيخ يوسف باستفسارات مماثلة في السفارة البريطانية في القاهرة حيث احالوه الى بيان عدن لعام ١٩٤١ وفحواه ان البريطانيين يؤيدون اي مشروع للوحدة يوافق عليه العرب.

DIPLOMATIC PAPERS 1943 VOL IV
EXCHANGE WITH THE SAUDI ARABIAN GOVERNMENT REGARDING THE ATTITUDE OF THE UNITED STATES TOWARD THE GENERAL GUESTION OF ARAB UNION.
THE ACTING SECRETARY OF STATE TO PRESIDENT ROOSEVELT - OCT - 22 - 1943.